



دور النيابة العامة المصرية في قمع أصوات المعارضة

إعداد: محمد الأنصاري

تموز/ يوليو ٢٠١٧

خلاصة

- ساهمت النيابة العامة المصرية، وهي هيئة نافذة في القضاء المصري، إسهاماً كبيراً في قمع مظاهر المعارضة التي تشهدها مصر منذ الاطاحة بالرئيس محمد مرسي في تموز/ يوليو ٢٠١٣.
- نظرياً، تُعد النيابة العامة مؤسسة مستقلة نزيهة تتولى الدفاع عن حقوق كافة المواطنين المصريين أمام القانون. أمّا على المستوى العملي، فقد استخدمت هذه الهيئة تكتيكات متنوعة لاستهداف من يعتبرهم النظام المصري في عداء مع الدولة، لاسيما جماعات المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والطلاب وغيرها من أصوات المعارضة أو نقاد النظام.
- كثيراً ما توجه النيابة العامة اتهامات جنائية مستندة إلى أدلة مغلوبة، بما فيها الأدلة المعيبة والاعترافات التي تم التوصل إليها تحت وطأة التعذيب وسوء المعاملة. وقد استخدمت مثل هذه الأدلة لإدانة أشخاص أبرياء.
- كما اضطلعت النيابة العامة بدور أساسي في دفع عشرات القضايا المستقلين إلى التقاعد، وأساءت استخدام الأحكام القانونية لتنفيذ الحبس الاحتياطي بحق آلاف المواطنين بغية سجنهم تعسفاً لفترات تتخطى، في أكثر الأحيان، المدة القانونية.
- وعموماً، لم تستعين النيابة العامة بالادعاءات الموثوق بها ضد الشرطة والأجهزة الأمنية وغيرها من الجماعات المحصنة.

المقدمة

المطلقة في تعيين رؤساء الهيئات القضائية. وأيضاً، ما أكده المتحدث باسم البيت الأبيض من تدخل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشكل مباشر لإطلاق سراح الناشطة في مجال حقوق الأطفال (الحاملة للجنسيتين المصرية والأمريكية) آية حجازي.^١

كما أنه غالباً ما يتصرف القضاء الجنائي بدون وجه حق ويعتمد باستمرار إلى الانحياز لمؤيدي النظام المصري

غالباً ما يأتي رد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والمسؤولين المصريين رفيعي المستوى على الانتقادات التي تطال المحاكمات أو الإدانات المشكوك بمصداقيتها، بالتأكيد على استقلالية القضاء المصري عن الرئاسة والسلطة التنفيذية.^١ لكن هذا غير صحيح على الإطلاق، وآية ذلك، تصديق السيسي على قانون يخول له السلطة

^١ "Mohamed Fahmy Case: Egypt's Sissi Will Not 'Interfere in Judicial Rulings,'" *Associated Press*, June 24, 2014, <http://www.cbc.ca/m/touch/world/story/1.2685341>; "I Never Interfere with Egypt's Court System, Sisi Tells Judges," *Ahram Online*, April 23, 2016, <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/204255/Egypt/Politics/-I-never-interfere-with-Egypt-s-court-system,-Sisi-t.aspx>

^٢ «البيت الأبيض: ترامب تدخل من خلف الستار لإطلاق سراح آية حجازي»، وكالة سي أن أن العربية: <https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/04/21/aya-hijazi-egypt-trump-spicer>

العامة عن توجيه اتهامات مدعومة بالأدلة ضد عدد كبير من رجال الشرطة وغيرهم من مسؤولي الأمن المتورطين في أعمال عنف وغيرها من الأفعال التعسفية بحق المواطنين، كما أجرت تحقيقات شابها القصور والخطأ مع رجال نظام مبارك المتهمين بالفساد وانتهاك حقوق المواطنين.

منذ إنشائها بعد ثورة الضباط الأحرار عام ١٩٥٢، لطالما لعبت النيابة العامة دوراً سياسياً هاماً في دعم النظام القائم وحماية مسؤوليه وملاحقة معارضيه لأسباب سياسية، وغالباً ما أكدت في الوقت عينه على سياستها المحايدة والمهنية بامتياز. ولا تختلف صلاحياتها ومخالفاتها الحالية عن تلك التي مارسها في الماضي. فالفارق الوحيد بين وضعها الحالي والسابق يكمن في سعي النائب العام في عهد مبارك إلى الحفاظ على صورته الجيدة أمام الشعب. أما اليوم، فيمارس مزيداً من الأفعال القمعية ويرتكب مخالفات قانونية أكثر فداحة، وكما يبدو، لم يعد مكتب النيابة العامة مكثرثاً حتى بالحفاظ على صورة حيادية.

يتطرق هذا البحث إلى تاريخ النيابة العامة وإجراءات تعيين النائب العام ووكلائه وصلاحياتها ومسؤولياتها، بما في ذلك دور نيابة أمن الدولة. مع التركيز على دورها في قمع المعارضة منذ تموز/يوليو ٢٠١٣. وفي بحث قادم، سستم مناقشة دور القضاة والمحاكم في القمع المذكور.

لمحة عامة

تعد النيابة العامة هيئة مستقلة تابعة للقضاء يرأسها النائب العام، أحد كبار القضاة، يعاونه نائب عام مساعد واحد أو أكثر، بالإضافة إلى عدد من وكلاء النيابة العامة ذوي الاختصاصات المختلفة في نطاق مصر.^٥

نظرياً، تعد النيابة العامة هيئة حيادية تتمثل مهمتها في تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً دون انحياز ضد أي طرف من أطراف الخصومة. وتحرص هذه الهيئة على شرعية الاحتجاز وصيانة حقوق المحبوسين. ولكن، وخصوصاً في ظل الظروف السياسية الراهنة، غالباً ما تؤدي النيابة العامة

و ضد الأصوات التي تصفها الدولة بالمعارضة أو حتى نقاد النظام. وبالفعل، ساهم القضاء الجنائي بشكل أساسي في موجة القمع الحالية التي تشهدها مصر منذ العام ٢٠١٣. فبحسب إحصاءات المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، ما لا يقل عن ٦٠ ألف مصري خلف القضبان، وهم إما وقعوا ضحية الحبس الاحتياطي أو سُجنوا بعد محاكمتهم بناءً على أدلة غير موثوقة بها، ومحاكمات لا تتوافق فيها شروط المحاكمة العادلة.^٦ ويشتكى المعتقلون من التعذيب وغيرها من الإجراءات التعسفية.^٧

وتجدر الإشارة، إلى أن معظم ضحايا موجة القمع تلك ليسوا فقط من أعضاء أو مناصري جماعة الإخوان المسلمين المحظورة حالياً، ولكن أيضاً مصريين من انتماءات سياسية مختلفة.

في هذا البحث، نناقش الدور الأساسي الذي تضطلع به النيابة العامة في سياسة القمع. فالنائب العام يملك الصلاحية الحصرية، من بين جملة أمور، لإجراء التحقيقات في الجرائم وإحالة القضايا إلى المحاكم. وبموجب القانون، يتمتع النائب العام ووكلائه بالاستقلالية، ولكن، عملياً، تتجرد أفعال تلك الهيئة بشكل اعتيادي، من أي عدالة وإنصاف بحق المتهمين من الدولة بسبب أفعالهم. ويحذر بمصر خطر الإرهاب الحقيقي بحيث يتعين على القضاء الجنائي صدّه، بيد أن القانون المصري يدين أيضاً حركات سياسية سلمية عدة.

مارست النيابة العامة صلاحياتها في التحقيق مع أي جهة مناهضة للفساد، لاسيما المسؤولين المصريين رفيعي المستوى والصحفيين والطلاب والأساتذة والناشطين السياسيين الشباب الذين قادوا ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ضد الرئيس الأسبق حسني مبارك، بالإضافة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان والكتاب وقادة جماعة الإخوان المسلمين وأعضائها وغيرهم من المصريين، حتى المواطنين الأجانب. وفي نطاق صلاحياتها، احتجزت النيابة العامة الفئات المذكورة وأحالتها للمحاكمة. وفي الوقت نفسه، تمنعت النيابة

^٢ الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، هناك متسع للجميع...سجون مصر قبل وبعد ثورة يناير، سبتمبر ٥، ٢٠١٦، <http://anhri.net/?p=173465>؛ يشير الإتحاد الدولي لحقوق الإنسان بأن ما يقارب ١٠٠,٠٠٠ شخص قد تم اعتقالهم في تهم سياسية منذ أن تولت الحكومة المدعومة من الجيش السلطة في يوليو ٢٠١٣: ٢٠١٣: ٢٠١٦، "Five Years After the Revolution: Egypt's Poorest Human Rights Record in Its Modern History," January 22, 2016, <https://www.fidh.org/en/region/north-africa-middle-east/egypt/five-years-after-the-revolution-egypt-s-poorest-human-rights-record>

^٣ منظمة من منظمات حقوق الإنسان المختصة في متابعة انتهاكات رصدت ٤٧٤ حالة قتل خارج نطاق القضاء و ٧٠٠ تقرير وبلاغ عن التعذيب في عام ٢٠١٥ وحده: "2015 in Numbers," June 24, 2016, <http://www.alnadeem.org/en/content/2015-numbers>

^٤ وكيل النيابة العامة (المحامي العام) ومن يتبعه من مسؤولين ونواب في سلم الهرم يقومون بأعمال النيابة العامة ولكن في نطاق قضائي معين وبصلاحيات معينة. يشرف على كل فريق النيابة الذي يمثل الحكومة في المحكمة في القضايا الجنائية، و على المحامين، و النظر في القضايا ومقابلة الشهود أو الضحايا، وتقييم تقارير الشرطة، كما يشرف على خطة البحوث القانونية لمقاضاة كل حالة. يوجد ما يقرب ٨٠ محامي عام موزعين على ٢٧ محافظة في مصر. مكتب المدعي العام هو وحدة التغذية الرئيسية للقضاة والمدعين العامين والمحامين المؤهلين لأن يتم اختيارهم للمكتب بعد سن الـ ٣٠. أشرف السيد، مجلس القضاء الأعلى يوافق على منح مكافأة حافز منصة للقضاة والنيابة

الجنايئة المتعلقة بقضايا قد تؤثر على قوة النظام من خلال الجمع بين سلطتي التحقيق والاتهام بحيث يستطيع التحكم بها وإدارتها بسهولة.^٧

يُعد منصب النائب العام أحد المناصب الأسمى والأهم والأكثر حساسية في الدولة المصرية. ومنذ العام ٢٠١١، ونتيجة للاضطرابات السياسية التي شهدتها مصر، بعد خلع مبارك، شغل المنصب أربعة مستشارين. وأثناء ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كان عبد المجيد محمود يشغل منصب النائب العام بتعيين من الرئيس المخلوع حسني مبارك في العام ٢٠٠٦. لم تشهد ولاية محمود أي أحداث بارزة نسبياً حتى الإطاحة بالرئيس مبارك، وتحديداً بعد أن تم تكليفه بمحاكمة المسؤولين السياسيين في عهد مبارك والمتهمين بالتحريض على قتل المتظاهرين الذين شاركوا في الانتفاضة التي استمرت ١٨ يوماً، وتوفير التسهيلات لتنفيذ العملية.^٨

انتهت المحاكمة بتبرئة معظمهم. ونتيجة الاحتجاج الشعبي على قرار النيابة العامة، حاول محمد مرسي، وقد كان رئيس الدولة، عزل محمود من منصبه وتعيينه سفيراً لمصر لدى الفاتيكان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.^٩ إلا أن الأخير رفض ذلك التعيين وفضل الاحتفاظ بمنصب النائب العام. وفقاً للدستور، لا يحق للرئيس إجبار النائب العام على الاستقالة، وبناءً عليه، بقي محمود في منصبه. إلا أن مرسي استغل فرصة أخرى لعزله بعد مرور شهر، وتحديداً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عندما أصدر إعلاناً دستورياً قضى بتوسيع نطاق صلاحياته وتحسين القرارات الرئاسية من أي مراجعة قضائية.^{١٠}

بموجب قرار مرسي، تم تعيين المستشار طلعت عبدالله، ونجم عن هذا القرار احتجاجات في نادي القضاة، وهو تجمع مؤثر من القضاة. وبالتالي، أدى ذلك إلى حدوث انشقاق في

دور الخصم في مواجهة المتهم، منفذة بالتالي مطالب الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى، فتوجه الاتهامات دون دليل على ارتكاب الجريمة. وفي البت في «قضايا المصلحة العامة» حيث يكون المدعى عليهم تابعين للسلطة التنفيذية، غالباً ما ترد تقارير تؤكد على تقصير النيابة العامة وتراخيها في جمع الأدلة والمماطلة عمداً في بدء التحقيقات في القضايا المعنية والسعي إلى إتلاف الأدلة.

وفقاً للقانون، لا يحاسب النائب العام أمام أي جهة. أما في الممارسة العملية، لا يُعتبر النائب العام ولا وكلاؤه جهة مستقلة سياسياً. لأن موقفهم يتماشى بصورة وثيقة مع سياسات النظام المصري القائم، وغالباً ما يتعاونون مباشرة مع الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى من أجل تطبيق سياسات النظام وحماية مصالح الدولة التي يحدونها بأنفسهم. وخير برهان على دور النيابة العامة البارز في النظام، وتحديداً في عهد عبد الفتاح السيسي وفي ظل السياسات التشفيفية الصارمة لاحتواء عجز الموازنة العامة، أن زادت الحكومة رواتب وكلاء النيابة العامة وصرفت علاوات بمعدل خمسة أضعاف. كما منحت الحكومة مكافآت مماثلة لأركان الدولة المالية للنظام، لاسيما القضاة والمسؤولين العسكريين ورجال الشرطة.^٦

منذ ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، تؤدي النيابة العامة دوراً أساسياً في النظام المصري السلطوي. قبل ذلك الوقت، وفي العهد الملكي، كان هناك مجموعة دائمة من قضاة التحقيق تمارس الاختصاص الحصري في التحقيق في الجرائم. لكن بعد الوصول إلى السلطة في العام ١٩٥٢، أقرت مجموعة الضباط العسكريين الذين شكلوا مجلس قيادة الثورة، المرسوم رقم ٢٥٢ الذي قضى بإلغاء منصب قضاة التحقيق الدائمين على أن يتم ندهم بصورة مؤقتة لغايات التحقيق في بعض القضايا، ومنح صلاحيات التحقيق إلى مكتب النيابة العامة. لكن في إطار سعي مجلس قيادة الثورة للتحكم في إجراءات التحقيق والتهم

^٦ العامة. مصر فايف. (٢٨ سبتمبر ٢٠١٤)، <https://goo.gl/BR6RYr>؛ كريم محمود، ^٧ امتيازات للقضاة في عهد الزند. المصريون، (١٤ سبتمبر ٢٠١٥)، <https://goo.gl/oi4PqS>؛ أحمد سعد، ^٨ ٣٠٠ مليون جنيه مكافآت للقضاة وأعضاء النيابة خلال ٤٠ يوماً. الشروق، (١٤ أكتوبر ٢٠١٥)، <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=14102015&id=36133035-3c9e-4fcd-b81d-7d1c98d163b1>؛ «الأعلى للقضاء» يقر صرف مكافأة للقضاة بمناسبة الإجازة السنوية، البداية، (٣١ مايو ٢٠١٦)، <http://albedaiiah.com/news/2016/05/31/114177>؛ أحمد ربيع، ^٩ ٦٥٠٠ جنيه لكل قاضٍ بمجلس الدولة بمناسبة شعبان، الوطن، (١٠ مايو ٢٠١٦)، <http://www.elwatannews.com/news/details/1161896>؛ محمد علي، ^{١٠} صرف ٦ آلاف مكافأة مجهودات غير عادية للقضاة وأعضاء النيابة، دوت مصر، (٦ مارس ٢٠١٦)، <https://goo.gl/17GDtn>؛ محمود مصطفى علي، ^{١١} تطور قانون الإجراءات الجنائية في مصر وغيرها من الدول العربية (سنة ١٩٦٩)، ص ١٣٣، <http://www.cihrs.org/wp-content/uploads/2009/03/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A9.pdf>

^{١٢} "Egyptian 'Battle of the Camels' Officials Acquitted," *BBC*, October 10, 2012, <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-19905435>

^{١٣} "Morsi Dismisses Mubarak-era Prosecutor General Abdel-Meguid Mahmoud," *Ahram Online*, October 11, 2012, <http://english.ahram.org/NewsContent/1/0/55393/Egypt/0/Morsi-dismisses-Mubarakera-prosecutor-general-Abde.aspx>

^{١٤} ليس لرئيس الجمهورية سلطة إعفاء النائب العام من منصبه، وذلك عملاً بالمادة ١٨٩ من دستور ٢٠١٤ الساري آنذاك، والتي تنص على ما يلي: ويتولى النيابة العامة نائب عام يعين بقرار من رئيس الجمهورية، بناء على اختيار مجلس القضاء الأعلى، من بين نواب رئيس محكمة النقض والرؤساء بالاستئناف والنواب العامين المساعدين، وذلك لمدة أربع سنوات، أو للمدة الباقية حتى بلوغه سن التقاعد أيهما أقرب، ولمرة واحدة طوال مدة عمله. ضمان استقلال أعضاء السلطة القضائية، والمادة ٦٧ من قانون السلطة القضائية. المعدلة بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٨٤، التي أكدت على عدم جواز عزل القضاة وأعضاء النيابة العامة.

السلطة القضائية.^{١٠} ونذكر هنا أهم هذه الصلاحيات والواجبات المنوطة بها:

• تتمتع النيابة العامة بالصلاحيات الحصرية في التحقيق مع المتهمين في الجرائم وتوجيه الاتهامات الجنائية لهم، وإحالتهم إلى المحكمة.

يحق للنيابة العامة فتح تحقيق جنائي بناءً على شكوى يرفعها أي مواطن أو مسؤول حكومي أو بموجب قرار منها (بحيث يحق لها أن تقرّر بصورة مستقلة فتح تحقيق مع أي جهة مشتبه بها). كما تقرّر إن كان ضرورياً إجراء استجواب أو تفتيش أو احتجاز، وفي تلك الحالة، يتعين عليها فعلياً إصدار مذكرة تنفيذها الشرطة عموماً. بعد التحقيق مع المتهمين، يحق للنيابة العامة حبسهم احتياطياً مدة لا تتجاوز أربعة أيام لغايات التحقيق. وبعد مرور هذه المدة، يحق لوكلاء النيابة الحصول على موافقة من القاضي المختص من أجل إخضاع المتهمين للحبس الاحتياطي، ومن ثم متابعة التحقيق وإصدار لائحة الاتهام وتقرير محاكمتهم من عدمه.

• تتضمن النيابة العامة «نيابة أمن الدولة» المسؤولة عن إجراء التحقيقات وتوجيه الاتهامات للمتهمين بجرائم ذات طابع سياسي، أي الجرائم المرتكبة بحق الدولة والمصلحة العامة.

• تتولى النيابة العامة إعداد ملفات القضايا المتعلقة بالإدانات وملخص الأدلة. فالنيابة العامة جزء لا يتجزأ من الجهاز القضائي الجنائي بحيث لا يجوز عقد أي جلسات محاكمة في غياب ممثل النائب العام في قاعة المحكمة.

• كذلك، يحق للنيابة العامة معاينة مقار الاحتجاز والسجون والإشراف على حسن تطبيق قرارات المحكمة (علماً أن وزارة الداخلية هي السلطة المعنية مباشرة بشؤون مقار الاحتجاز والسجون).

• يحق للنيابة العامة طلب ندم قضاة تحقيق في بعض القضايا، ويتمتعون بمعظم صلاحيات التحقيق التي

جسم النيابة العامة نفسها.^{١١} إلا أن محكمة النقض المصرية، وهي المحكمة المدنية الأعلى درجة في الدولة، أبطلت قرار تعيين عبد الله عقب الإطاحة بمرسي بتاريخ ٣ تموز/يوليو ٢٠١٣. وفي اليوم التالي، أعيد محمود إلى منصبه بقرار مجلس القضاء الأعلى، وهو هيئة قضائية رفيعة المستوى تشرف على التعيينات القضائية والترقيات والمسائل الإدارية، معتمداً بالتالي على قرار محكمة النقض. وفي ٥ تموز/يوليو، قرّر محمود الاستقالة من منصبه معتبراً أنه «غير لائق» لمحاكمة أولئك الذين أجبروه على الاستقالة.

وفي ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٣، عين رئيس الجمهورية المؤقت عدلي منصور، المستشار هشام بركات في منصب النائب العام الجديد.^{١٢} وكان بركات شخصية جدلية بامتياز بسبب دوره الفعال في دعم السلطات العسكرية والشرطة في قمع موجة المظاهرات ما بعد تموز/يوليو ٢٠١٣. وبصفته النائب العام، ترأس بركات محاكمات إعدام قادة الإخوة المسلمين والتي انتهت بأصدار سلسلة أحكام قاسية بحق آلاف الكوادر. كما أدى دوراً بارزاً في تفويض حقوق التظاهر وحرية التعبير التي اكتسبها المصريون بصعوبة بعد ثورة ٢٠١١. ولذلك، حرص بشدة على تطبيق قانون قمع جديد بشأن حرية التظاهر وفرض أوامر بحظر النشر وغيرها من التدابير التي تحد من حرية الصحافة المستقلة ونشاطات المجتمع المدني.^{١٣}

اغتيال بركات في الأول من تموز/يوليو ٢٠١٥ في هجوم مفاجئ استهدف موكبه بسيارة مفخخة في القاهرة. وخلف بركات المستشار نبيل صادق بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ولا يزال يشغل منصب النائب العام حتى تاريخه. وعمل صادق كضابط شرطة وهو خريج أكاديمية الشرطة - دفعة ١٩٧٦، واستقال من منصبه في الشرطة للالتحاق بالقضاء بعد بضع سنوات. ترافقت المحكمة، التي أسفرت عن ٢٨ حكماً بالإعدام إلى حد اليوم، بصدور عدة تقارير تدعي تعرّض المتهمين للتعذيب.^{١٤}

الأدوار والصلاحيات

تتمتع النيابة العامة بصلاحيات هامة بموجب المادة ١٨٩ من الدستور الصادر في ٢٠١٤، والمواد ٢١ إلى ٢٧ من قانون

^{١١} "Mubarak-Era Prosecutor General Reinstated," *Mada Masr*, July 3, 2013, <http://www.madamasr.com/en/2013/07/03/news/u/mubarak-era-prosecutor-general-reinstated>

^{١٢} "Hisham Barakat Appointed Egypt's Top Prosecutor," *Ahram Online*, July 10, 2013, <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/76160/Egypt/Politics-/Hisham-Barakat-appointed-Egypt's-top-prosecutor.aspx>

^{١٣} Omar Said, "Decision to Refer Journalists to Court Puts Prosecutor General at Odds with Journalists Syndicate," *Mada Masr*, May 26, 2015, <http://www.madamasr.com/en/2015/05/26/feature/politics/decision-to-refer-journalists-to-court-puts-prosecutor-general-at-odds-with-journalists-syndicate/>

^{١٤} Adham Youssef, "Detainees in Hisham Barakat Assassination Case Subjected to Violations: Lawyer, Families," *Daily News Egypt*, July 30, 2016, <http://www.dailynewsegypt.com/2016/07/30/detainees-in-hisham-barakat-assassination-case-subjected-to-violations-lawyer-families/>. "Egypt upholds death sentences for Islamists over prosecutor killing," *Deutsche Welle*, June 22, 2017, <http://www.dw.com/en/egypt-upholds-death-sentences-for-islamists-over-prosecutor-killing/a-39802820>

^{١٥} قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢.

الجمهورية. فهو لا يشترط موافقة مجلس القضاء الأعلى. كما لم يتم تعديل ولاية النائب العام حتى الآن، إذ لا يزال القانون المذكور ينص على حق النائب العام في الاحتفاظ بمنصبه مدى الحياة.

وبالرغم من التعديلات التي طرأت على آلية تعيين النائب العام، لا يزال اختيار المرشح المناسب لشغل هذا المنصب يتم بعناية فائقة، ويستند إلى حد كبير على ولاء المرشح وطاقته للنظام. في ظل النظام السياسي الحالي وتركيبه القوى السياسية في مصر، من الصعب تخيل إمكانية طلب موافقة رئيس الجمهورية على مرشح مطروح لا يعتبره الرئيس مخلصاً تماماً. ويكون أعضاء مجلس القضاء الأعلى الذين يختارون المرشح شخصيات رفيعة المستوى في النظام. وبدورها، تتولى الأجهزة الأمنية التحقيق وتقييم ما إذا كان المرشح يملك المؤهلات المناسبة من عدمه. كذلك، وبحسب تقارير الصحف المصرية، لعب الرئيس السيسي بنفسه دوراً حاسماً في تعيين المستشار نبيل صادق في منصب النائب العام الحالي.^{٢٠}

كما يخضع تعيين النواب العامين المساعدين وكلاء النيابة العامة إلى موافقة مجلس القضاء الأعلى قبل إصدار قرار رئاسي يعتمد تعيينهم. وبالرغم من أن تعيينهم يعتمد على موافقة مجلس القضاء الأعلى، إلا أن أولئك الأشخاص لا يتمتعون بأي استقلالية في التصرف، فهم يخضعون لأوامر النائب العام الذي يتم تعيينه، كما سبق وذكرنا، بموجب قرار من رأس السلطة التنفيذية.

تكثر الأمثلة عن المحاباة والمحسوبيات التي تؤثر في آلية تعيين وكلاء النيابة العامة. فمعظم هؤلاء الوكلاء من أبناء قضاة أو ضباط شرطة رفيعو المستوى أو ضباط عسكريون، وقد يتم تعيينهم بصرف النظر عن معايير الأهلية القانونية والجدارة.^{٢١} وبحسب وزير العدل السابق القاضي أحمد الزند، «لن يتوقف مسلسل تعيين

يمارسها عادة النائب العام، ورفع القضايا الجنائية أمام المحاكم.

• يحق للنيابة العامة إصدار قرارات المنع من السفر على الأشخاص على ذمة التحقيق الجنائي وأن تطلب من القضاء تجميد ممتلكاتهم.

• يحق للنيابة العامة إقامة الدعوى التأديبية بحق القضاة وكلاء النيابة العامة. وفي هذا الخصوص، تطرح النيابة العامة رأياً حول ما إذا توجب عزل بعض القضاة أو إحالتهم إلى التقاعد أو نقلهم إلى وظائف غير قضائية.

• يتعين على النيابة العامة عرض القضايا المحكوم فيها بالإعدام على محكمة النقض لغايات المراجعة مشفوعة بمذكرات برأيها في الحكم.

آلية تعيين النائب العام

قبل الإطاحة بالرئيس مبارك، كان رئيس الجمهورية يتمتع بالحق الحصري في اختيار النائب العام وتعيينه. عزز الدستور الأول بعد عام ٢٠١١ المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ دور القضاء في آلية انتقاء النائب العام، في استجابة لمطالب السلطة القضائية نحو مزيد من الاستقلالية.^{١٦} وينص دستور ٢٠١٢ على تعيين النائب العام بموجب قرار رئاسي بناء على اختيار مجلس القضاء الأعلى، على أن يتم اختياره من بين كبار القضاة، أي نواب رؤساء محكمة النقض أو رؤساء محكمة الاستئناف أو النواب العامين المساعدين.^{١٧} ويكفل دستور ٢٠١٤ أحكام تلك الآلية، موضحاً بأنه يتعين على مجلس القضاء الأعلى اختيار المرشح لمنصب النائب العام لكي يعتمده رئيس الجمهورية.^{١٨} وبموجب دستور ٢٠١٤، تكون ولاية النائب العام أربع سنوات فقط أو حتى يبلغ سن التقاعد، ولا تكون أكثر من فترة واحدة طوال مدة عمله.^{١٩}

جدير بالذكر، أنه لم يتم تعديل قانون السلطة القضائية حتى تاريخه لكي يتماشى مع أحكام الدستور. فالقانون لا يزال ينص على أن صلاحية تعيين النائب العام منوطاً برئيس

^{١٦} Nathan Brown, "Why Do Egyptian Courts Say the Darndest Things?" *The Washington Post*, March 25, 2014

<https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2014/03/25/why-do-egyptian-courts-say-the-darndest-things>

^{١٧} الأعضاء السبعة الذين يشكلون هيئة مجلس القضاء الأعلى هم: رئيس محكمة النقض، رؤساء محاكم الاستئناف في القاهرة والإسكندرية وطنطا والنائب العام، وكما يوضح الكاتب ناثن براون: [يشرف المجلس على التعيينات القضائية، والترقيات، والشؤون الإدارية للمحاكم العادية].

Nathan Brown, "A Guide Through the Egyptian Maze of Justice," Carnegie Endowment, June 6, 2012,

<http://carnegieendowment.org/2012/06/06/guide-through-egyptian-maze-of-justice-pub-48302>

التشكيل الحالي للمجلس، : هدى أبو بكر، «ننشر التشكيل الجديد لمجلس القضاء الأعلى بعد الحركة القضائية»، اليوم السابع، (٢٨ يونيو ٢٠١٦)، <http://bit.ly/2ddRr5p>

^{١٨} International Bar Association (IBA), "Separating Law and Politics: Challenges to the Independence of Judges and Prosecutors in Egypt," February 2014, p. 45, <http://www.ibanet.org/Document/Default.aspx?DocumentUid=15887C66-917B-4456-9C02-56300CD66590>

^{١٩} الدستور ٢٠١٤، الفقرة ٢ / المادة ١٨٩.

^{٢٠} أحمد شلبي، «نبيل صادق» النائب العام الجديد.. بدأ شرطياً وأخير لقطر»، المصري اليوم، (١٩ سبتمبر ٢٠١٥)، <http://www.almasryalyoum.com/news/details/813430>

^{٢١} يمكنك النظر على لحة عامة عن خلفيات ومؤهلات أعضاء السلطة القضائية في المرجع التالي: محمد معابد، «بالأسماء.. أبناء القضاة والضباط في الجيش والشرطة يستولون على تعيينات النيابة»، مصر اليوم، (٢٤ يوليو ٢٠١٤)، https://mmeabed.blogspot.com/2014/07/blog-post_24.html

إلى ذلك، يتعين على المحامين العموم إحالة القضايا المتعلقة بجرائم أمن الدولة المحكوم فيها بالبراءة إلى نيابة أمن الدولة فور صدور الحكم، لتقدير مدى ملاءمة الطعن عليها بطريق النقض.

إن لنيابة أمن الدولة صلاحيات تفوق تلك التي يتمتع بها أعضاء النيابة العامة. فعلى سبيل المثال، يحق لوكلاء نيابة أمن الدولة حبس المتهم احتياطياً لمدة تصل إلى ١٥ يوماً أي لمدة زمنية أطول من مدة الأربعة المجازة للنيابة العامة. وفي خلال فترة الحبس تلك، تدعى عدة منظمات معنية بحقوق الإنسان حالات سوء معاملة قاسية بما فيها التعذيب وغيرها من أساليب الضغط على المحتجزين لدفعهم إلى «الإعتراف» بجرائم لم يرتكبوها في كثير من الأحيان.

كذلك، يختص أعضاء نيابة أمن الدولة بالأمر مباشرة بالاطلاع أو الحصول على معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الخزائن المصرفية الخاصة بالمتهمين إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في جرائم من الجرائم «الإرهابية». أما أعضاء النيابة العامة، فيتعين عليهم الحصول على تفويض خاص للاطلاع على تلك البيانات.

في السنوات الأخيرة، تم تسجيل عدد متزايد من حالات تجريم للمعارضة السلمية، بحيث أحوال النيابة العامة عدداً كبيراً من القضايا ذات الصلة إلى نيابة أمن الدولة. ومن بين الأشخاص الذين خضعوا للتحقيقات أمامها:

- هشام جنيّة، الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات، الذي خضع للتحقيق أمام نيابة أمن الدولة بتهمة «تذكير الأمن والسلم العام» بناءً على التصريحات التي أدلى بها في العام ٢٠١٥ في إحدى الصحف المصرية يدّعي فيها حالات فساد ضخمة.^{٢٦} وبناءً عليه، أقال السيسي جنيّة وهو أحد كبار القضاة سابقاً، في آذار/مارس ٢٠١٥، وأصدرت المحكمة قراراً بسجنه في تموز/يوليو ٢٠١٦ بتهمة «نشر أخبار كاذبة».

- محمود محمد، وهو شاب عشريني تمّ حبسه في مظاهرات الذكرى الثالثة لثورة ٢٠١١، بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. أحيل إلى نيابة أمن الدولة

أبناء القضاة ولا يمكن لأي سلطة في مصر أن تضع حداً لهذا الزحف المقدس»،^{٢٢} علماً أن تلك الممارسات تخالف الدستور الذي ينصّ على مبدأ المساواة بين المواطنين كافة في تولي الوظائف العامة.^{٢٣}

نيابة أمن الدولة

تعد نيابة أمن الدولة واحدة من أهم النيابات المتخصصة. تم إنشاؤها عام ١٩٥٣ بقرار من وزير العدل وقتذاك.^{٢٤} ويتمتع وكلاء أمن الدولة بصلاحيات استثنائية في مجالات اختصاص محددة، لاسيما في مجال الجنايات والجنح التي تهدد أمن الحكومة سواء في جهة الداخل أو الخارج، بالإضافة إلى الجرائم المتعلقة بالمفرقات والرشوة، والجنح المتعلقة بالأديان، والجنح التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من وسائل الإعلام، وجريمة الإضراب عن العمل والتحرّض عليها أو الترويج لها، كذلك الاعتداء على حق العمل وحرّيته والتوقف عنه في المصالح ذات المنفعة العامة، والجرائم المتعلقة بالتجمعات وإن كانت سلمية وأيضاً المتعلقة بممارسة حق التظاهر، وغيرها من الجرائم الأخرى.^{٢٥}

يحق لنيابة أمن الدولة التحقيق في الجرائم على نطاق مصر ككل. وفقاً لديباجة القرار الوزاري لعام ١٩٥٣، يعود السبب بإنشائها إلى ضرورة إحالة الجرائم التي تضر بأمن الدولة أعضاء نيابة متخصصين في تحقيق هذه القضايا ورفع الدعاوى الجنائية. إلا أن السبب الحقيقي من وراء إنشائها يكمن في ضمان سير التحقيق في الجرائم ذات الطبيعة السياسية بطريقة تتماشى مع إرادة الدولة. جدير بالذكر، إن إنشاء نيابة أمن الدولة مخالف لكافة الدساتير المتعاقبة. إذ تم إنشائها بقرار من وزير العدل وليس بموجب قانون. وبالتالي، يخالف الجهاز المذكور مبادئ دستورية عدة وأبرزها مبدأ الفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، وحمية تشكيل الجهات القضائية وتحديد اختصاصها بموجب قانون.

وفقاً للتعليمات العامة للنيابات، يتعين على وكلاء النيابة العامة إبلاغ نيابة أمن الدولة بوقوع أي من الجرائم المذكورة لكي تباشر التحقيق. وفي حال قرّر الوكلاء تولي التحقيق بنفسهم، فلا يحقّ لهم إحالة القضايا مباشرة إلى المحكمة. فيتعين عليهم أولاً إحالة أوراق التحقيق إلى نيابة أمن الدولة لأخذ قرار بشأنها ومن ثمّ رفعها أمام المحكمة. بالإضافة

^{٢٢} محمد العيسوي، «الزند: تعيين أبناء القضاء سيستمر... لن تستطيع قوة في مصر إيقاف هذا الزحف المقدس، الأهرام، (٩ مارس ٢٠١٢)، <http://goo.gl/YpwQIt>

^{٢٣} المادة (٩) من دستور ٢٠١٤ تضمن «تكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون تمييز»، والمادة (٥٣) تدافع عن مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في تولي وظائف الخدمة المدنية، وتحظر التمييز، ويحظر إطلاقاً التمييز على أساس الأصل أو الطبقة الاجتماعية، أو الانتماء السياسي.

^{٢٤} التعليمات العامة للنيابات، الفصل السابع عشر، المادة رقم ١٥٨٧.

^{٢٥} التعليمات العامة للنيابات، الفصل السابع عشر، المادة رقم ١٥٨٨.

^{٢٦} «Geneina Attends Investigation By State Security Prosecution over Charges of Disrupting Security», *Daily News Egypt*, May 24, 2016, <http://www.dailynewsegyp.com/2016/05/24/geneina-attends-investigation-state-security-prosecution-charges-disrupting-security/>

مزعومة، أو إصدار النيابة العامة أمر بالحبس الاحتياطي أو أوامر الضبط والإحضار، أو البلاغات المقدمة لمراكز الشرطة عن طريق أي من المتهمين. وفي بعض الحالات، تتولى الأجهزة الأمنية جمع الاستدلالات (بالتحقيقات الأولية) ومن ثم إحالة المتهم إلى النيابة العامة لتوجيه الاتهامات له.

وفي غضون ٢٤ ساعة على إجراء القبض، يجب إحالة المتهم إلى النيابة العامة التي يتعين عليها إجراء التحقيق، ولها أن تصدر أمرها بالحبس الاحتياطي لمدة لا تتجاوز أربعة أيام (أو ١٥ يوماً في حال تولي نيابة أمن الدولة القضية أو قضاة التحقيق)، وأما إخلاء سبيل المتهم، وينتهي الحبس الاحتياطي الصادر من النيابة العامة بعد مرور المهلة المذكورة، على أن يتم تجديدها بواسطة القضاء. وخلال تلك المهلة، يحق للشرطة أو أجهزة الأمن استجواب المتهم أو البحث عن أدلة وترسل إلى جهات التحقيق تقرير بما توصلت إليه.

تضطلع الشرطة والأجهزة الأمنية بدور بارز في تسيير عملية التحقيق وتوجيهها. فالشرطة تشكل السلطة الرسمية الوحيدة التي تملك صلاحية إجراء عمليات التفتيش وجمع الأدلة والمعلومات التي يستعين بها جهات التحقيق في تحقيقاتهم. ولغايات تنفيذ ذلك الدور، ليس مستبعداً أن تمارس الشرطة الضغوطات على المتهمين أو الشهود لجمع الأدلة أو الحصول على إفاداتهم، كما لا تتوانى عن التلاعب بالأدلة أو إخفاء الحقائق أو إلصاق الجرائم بالأشخاص بالرغم من وجود أدلة تبين عدم ضلوعهم فيها. وبحسب التقارير، يمارس قطاع الأمن الوطني ضغوطات بارزة على جهات التحقيق لاسيما من خلال إعداد التقارير السنوية التي تقيّم أداءهم.

وقد يفشل رجال الشرطة والأمن في إنشاء سجل إثبات كامل، ويزعمون أنه يتجاوز ما يمكن أن تثبته الأدلة بصورة موثوقة، أو تصنع أو تشوه الأدلة، أو تجمع أدلة سرية أو شهادات، أو تتجاهل ما تظهره الأدلة فعلاً. وبغض النظر عن هذه الانتهاكات، كثيراً ما يعتمد المدعون العامون على ما يقدمه رجال الشرطة والأمن في بناء القضايا ضد المدعى عليهم، مثل الحالات التالية:

في شباط/فبراير ٢٠١٦ بعد اعتقاله والتحقيق معه لأكثر من سنتين بتهمة ارتداء قميص طبع عليه شعاراً يندد بالتعذيب. وبحسب تصريحات محاميه، «تعتبر النيابة العامة أن محمود يشكل خطراً على الأمن القومي». ويضيف متسائلاً: «بعد مرور سنتين، تكتشف النيابة العامة [اليوم] أن قضية محمود ليست ضمن نطاق اختصاصها».^{٢٧}

• الصحفي والباحث اسماعيل الاسكندراني الذي لا يزال محتجزاً منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بتهمة انتمائه إلى منظمة إرهابية ونشر أخبار كاذبة عن الوضع المضطرب في شبه جزيرة سيناء.^{٢٨}

• أعضاء فرقة «أطفال الشوارع» الساخرة المتهمة بمحاولة الإطاحة بالنظام ونشر فيديوهات تتعرض لمؤسسات الدولة والتحريض على التظاهر ونشر الأخبار الكاذبة. وقد نشرت الفرقة مقاطع فيديو على حسابها على فيسبوك تنتقد فيها الفعاليات السياسية وقادة الدولة بمن فيهم الرئيس السيسي.^{٢٩}

تعاون النيابة مع الأجهزة الأمنية

تكمن المسألة البارزة في الآلية التي تعتمدها النيابة العامة لإلصاق التهم الجنائية بعدد كبير من المتهمين دون دليل أو بالاعتماد على أدلة معيبة تم بسببها الحكم على أشخاص أبرياء. والمعلوم أن النيابة العامة تتعاون بصورة وثيقة مع الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى بصورة تنتهك الحقوق الدستورية للمتهمين. ولدى الأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة قبل إحالة القضية إلى المحكمة وأثناء فترة الحبس الاحتياطي. ولعب قطاع الأمن الوطني، «جهاز مباحث أمن الدولة سابقاً»، دوراً بارزاً في هذا الصدد كما هو الحال في عهد مبارك.^{٣٠}

لغايات إعداد ملف القضية، غالباً ما يعتمد وكلاء النائب العام على المعلومات التي تجمعها الشرطة وضباط الأمن الوطني بعد إلقاء القبض على المتهمين. ويمكن وضع أي مواطن رهن الاحتجاز بصفة رسمية في ثلاث حالات، تتمثل في: حالات التلبس بارتكاب الجريمة والتي في أغلب الأحيان تكون جرائم

^{٢٧} "Case of Young Man Arrested for Anti-Torture T-Shirt Sent to State Security Prosecution," *Mada Masr*, February 17, 2016, <http://www.madamasr.com/en/2016/02/17/news/u/case-of-young-man-arrested-for-anti-torture-t-shirt-sent-to-state-security-prosecution/>

^{٢٨} Hend Kortam, "Journalist, Researcher Ismail Al-Iskandrani Interrogated by State Security Prosecutors," *Egyptian Streets*, December 1, 2015, <http://egyptianstreets.com/2015/12/01/journalist-researcher-ismail-al-iskandarani-interrogated-by-state-security-prosecutors/>

^{٢٩} Street Children Band Case Referred to Supreme State Security Prosecution," *Daily News Egypt*, June 21, 2016"

[/http://www.dailynewsegypt.com/2016/06/21/street-children-band-case-referred-to-supreme-state-security-prosecution](http://www.dailynewsegypt.com/2016/06/21/street-children-band-case-referred-to-supreme-state-security-prosecution)

^{٣٠} كما ستجده موضح في قسم لاحق، يمكن تمديد الحبس الاحتياطي مرتين كحد أقصى بحيث لا تتجاوز كل فترة ١٥ يوماً، وبذلك لا تتجاوز الفترة الكلية للحبس الاحتياطي ٤٥ يوماً. وإذا قرر قاض التحقيقات الأولية أن التحقيقات لم تكتمل في فترة ٤٥ يوماً، يمكن أن إصدار أمر بتمديد الحبس الاحتياطي لفترة إضافية.

دونالد ترامب في قضيتهما.^{٢٢}

تشير الأمثلة الآتية إلى الاتهامات المبنية على التحريات الشرطية المستندة على معلومات سرية:

• اتهامات بالانتماء إلى جماعات إرهابية غير قائمة. على سبيل المثال، تم القبض على بعض المصريين المشتبه بهم بالتعاطف مع ثورة ٢٠١١ أو المشاركة فيها، بحجة الانتماء إلى «حركة شباب ٢٥ يناير» التي دعت إلى التظاهر وقلب نظام الحكم. إلا أنه لم يتم تقديم أي أدلة لدعم ادعاءات قطاع الأمن الوطني التي تؤكد وجود تلك المنظمة بالفعل أو حتى وجود علاقة بين جميع المتهمين.^{٢٣}

• ادعى المحامون في قضية التخابر المتهم فيها الرئيس الأسبق محمد مرسي، بأن الدليل الوحيد الذي يؤكد ضلوع مرسي في هذه القضية المزعومة التي زعم فيها تسريب معلومات سرية عن الأمن القومي إلى حكومة قطر، يستند إلى إفادات سرية من ضباط مخابرات لم يتم تدوينها قط.^{٢٤}

وتكثر التقارير التي تؤكد على تعاون سلطات تطبيق القانون وأعضاء النيابة العامة من أجل ترويع المحامين أو الحد من إمكانياتهم في التواصل مع موكلهم، أو حتى اتهامهم بارتكاب جرائم. ومن الأمثلة على ذلك قضية مالك عدلي، وهو محام وناشط حقوقي بارز تم اعتقاله في أيار/مايو ٢٠١٦، أثناء توجهه إلى أحد موكله واحتجز لمدة ١١٥ يوماً قضى معظمها في السجن الانفرادي.^{٢٥}

يتم أيضاً تشويه الأدلة من خلال الاعترافات القسرية المنتزعة بواسطة التعذيب وعبر ضغوطات بدنية ونفسية أخرى. وقد وثقت منظمات حقوق الإنسان المصرية والدولية مشاركة الشرطة منذ منتصف عام ٢٠١٣ في الآلاف من حالات

• في محاكمتين جماعيتين مشهورتين تم رفعهما بحق مجموعة من المتهمين. فقد أدانت إحدى المحاكم الجنائية بمحافظة المنيا، عام ٢٠١٤، أشخاصاً بتهمة اقتحام مركزي شرطة، ما أسفر عن مقتل ضباط شرطة وإلحاق أضرار بالمركزيين. وبالرغم من توافر الأدلة القاطعة التي تؤكد وقوف مجموعة صغيرة من الأشخاص وراء تلك الحادثة، إلا أن السلطات المختصة اتهمت مئات الأشخاص بالتآمر على ارتكاب الجرائم المذكورة. وعلى سبيل المثال، في إحدى القضيتين، أدانت المحكمة أكثر من ١٨٠ متهم بتهمة قتل ضابط شرطة واحد، وكل تلك الإدانات مستندة إلى التحريات الشرطية.^{٢٦} وثمة قضية بارزة أخرى، وهي قضية «خلية الماريوت» التي تم فيها القبض مراسلين وصحفيين من قناة الجزيرة بفندق ماريوت القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بتهمة الانتماء إلى خلية إرهابية غايتها نشر الأخبار الكاذبة للإخلال بالأمن القومي. أما الأدلة المستخدمة لإدانتهم، تضمنت مقاطع فيديو حول خيول تعدو في المرعى وتسجيلات لبرامج إخبارية قامت قنوات إعلامية أخرى ببثها.^{٢٧}

• آية حجازي، هي ناشطة في حقوق الإنسان تحمل الجنسية المصرية والأمريكية وأحد مؤسسي منظمة غير ربحية تهدف إلى مساعدة أطفال الشوارع. وقد التهمت مع زوجها وآخرين، في عام ٢٠١٤، بتهمة الاستغلال الجنسي بحق الأطفال، في ظل نفي تقارير الطب الشرعي الرسمية هذا الاتهام، والأكثر من ذلك، تشير التقارير إلى تعرض بعض الضحايا إلى الاستغلال قبل انضمامها للمنظمة التابعة لحجازي. كما تم الضغط على أولئك الأطفال، بحسب تصريحاتهم الشخصية، للإقرار بأنهم وقعوا ضحية الاستغلال وأجبروا على المشاركة في مظاهرات مناهضة للحكومة. حُبست آية وزوجها لمدة قلت قليلاً عن ٣ سنوات، وتم إطلاق سراحهما فقط بعد تدخل الرئيس الأمريكي الحالي

^{٢١} Human Rights Watch, "Egypt: Scant Evidence for Mass Convictions," April 14, 2015, <https://www.hrw.org/news/2015/04/19/egypt-scant-evidence-mass-convictions>; International Commission of Jurists, "Egypt's Judiciary: A Tool of Repression," September 2016, pp. 59-63, <https://www.icj.org/wp-content/uploads/2016/10/Egypt-Tool-of-repression-Publications-Reports-Thematic-reports-2016-ENG-1.pdf>

^{٢٢} Five Legal Controversies in the al-Jazeera Case," *Mada Masr*, July 23 2014, <http://www.madamasr.com/en/2014/07/23/feature/politics/five-legal-controversies-in-the-al-jazeera-case/>; Amal Clooney, "The Anatomy of an Unfair Trial," *Huffington Post*, August 18, 2014, http://www.huffingtonpost.com/Amal-Alamuddin/egypt-unfair-trial_b_5688388.html

^{٢٣} Frontline Defenders, "Detention of Aya Hegazy," February 18, 2016, <https://www.frontlinedefenders.org/en/case/detention-aya-hegazy>

^{٢٤} الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، «لا للتلفيق ٢٥٠٠ يناير ليست تهمة أو تنظيم بل ثورة شعب - بيان مشترك ٢٠ مارس ٢٠١٦»، (٢١ مارس ٢٠١٦)، <http://anhri.net/?p=160892>؛ أحمد عبده، «١٥ حزياً ومنظمة حقوقية يستكرون «تلفيق قضايا» للشطاء: ٢٥ يناير ثورة وليست تهمة.. اوقفوا استهداف أصحاب الرأي»، البداية، (٢١ مارس ٢٠١٦)، <http://albedaiiah.com/news/2016/03/21/109362>، <http://bit.ly/2eleOtO>، الجزيرة،

^{٢٥} Frontline Defenders, "Court Orders Malek Adly's Release, But the HDR Remains in Jail," August 26, 2016, <https://www.frontlinedefenders.org/en/case/court-orders-malek-adlys-release-hrd-remains-jail>; Tony Gamal-Gabriel, "Thin Line Between Defense and Dock for Egypt Lawyers," *MSN News*, October 18, 2016, <https://www.msn.com/en-za/news/world/thin-line-between-defence-and-dock-for-egypt-lawyers/ar-AAj5pCJ>

عقابي من الشرطة. ولو تمت بالفعل محاكمة رجال الشرطة المتهمين بأفعال تعذيب، وهذه حالة نادرة، فعادة يدانون بجرائم ذات درجة خطورة مخفضة مثل استخدام القوة المفرطة وعقوبتها القسوى تقضي بالسجن لمدة سنة واحدة أو غرامة لا تتعدى قيمتها ٢٠٠ جنيه مصري، أو الضرب المفضي إلى الموت وعقوبته القسوى تقضي بالسجن لمدة سبع سنوات. وعند صدور الأحكام، يتم الطعن بها عادة.^{٤٢}

آلية التواطؤ على الاختفاء القسري

من بين التطورات الأخيرة الأكثر قلقاً في مصر يُلاحظ انتشار حالات الاختفاء القسري على نطاق واسع كوسيلة من وسائل القمع. وينطوي ذلك على احتجاز المواطنين بصورة غير قانونية وخارج رقابة القضاء بهدف الضغط عليهم وترويعهم ودفعهم إلى تقديم «الاعترافات» وغيرها من المعلومات لاستخدامها في القضايا الجنائية.

مع تزايد حالات العنف في النصف الثاني من عام ٢٠١٣، اختفى عدد أكبر من معارضي النظام، لاسيما أعضاء الإخوان المسلمين أو المواليين للجماعة الذين شاركوا في المظاهرات. وقد راجت الظاهرة بصورة ملحوظة إلى حد دفع بأهالي المخطوفين إلى التكاثر. وبحلول عام ٢٠١٥، بدأت حالات الاختفاء القسري تشمل ناشطين غير إسلاميين. وقد تصاعدت الأمور بشكل خطير، حيث أكدت تقارير منظمات حقوق الإنسان على اختفاء عدة أشخاص يومياً. ولم تتردد الأجهزة الأمنية في اختطاف الأطفال والكبار الذين تربطهم صلة قرابة أو صداقة بالأشخاص من انتماءات سياسية محددة، بهدف الضغط عليهم للحصول على معلومات.^{٤٣}

وبحسب التقرير المفصل الذي نشرته منظمة العفو الدولية في تموز/يوليو ٢٠١٦، يندرج معظم المخطوفين

التعذيب والاعتداء الجنسي، والموت، وغير ذلك من أشكال العنف ضد المعتقلين. فقد وثق مركز النديم لضحايا العنف والتعذيب ٤٤٧ حالة تعذيب وسوء معاملة وما يقرب من ٥٠٠ حالة من الإهمال الطبي في أماكن الاحتجاز خلال الفترة من كانون الأول/يناير ٢٠١٥ حتى أيار/مايو عام ٢٠١٦، كما بلغت حالات الوفاة ١٥٦ حالة.^{٤٤} وقد حُبس مئات من الناس في مركز الاعتقال سيء السمعة «العزولي» من أجل تقديم اعترافات،^{٤٥} ومن الأمثلة على الاعترافات التي يزعم أنها انتزعت تحت وطأة التعذيب:

• محمود حسين وعمر علي وهما شابان تعرّضا للتعذيب وأجبرا على الاعتراف بالانتماء إلى مجموعة إرهابية. والجدير بالذكر أن حسين تم القبض عليه كونه بتهمة أنه ارتدى قميصاً يحمل شعار «وطن بلا تعذيب».^{٤٦}

• في أعقاب التدافع خلال إحدى مباريات كرة القدم في القاهرة في العام ٢٠١٥، وردت ادعاءات تفيد بالقبض على بعض الأشخاص وتعذيبهم لإجبارهم على الاعتراف بإثارة الشغب، إلا أن منظمات حقوق الإنسان أفادت بأن الشرطة تسببت في هذه الفوضى من خلال تفريق الحشود باستخدام القوة المفرطة.^{٤٧}

كذلك، نشرت وسائل الإعلام الحكومية مقاطع فيديو عن الاعترافات القسرية. ويؤدي تصوير ونشر الاعترافات القسرية وبثها إلى مستوى آخر من الإذلال الذي يتعرّض له المتهمين، ويزيد من صعوبة التراجع عن تلك الاعترافات.^{٤٨} وفي بعض الحالات، يشتكي المدعى عليهم بسبب الاعترافات القسرية، إلا أن وكلاء النائب العام قلما ما يستجيبون لتلك الادعاءات. وفي حالات أخرى، يفضل الضحايا عدم المطالبة بالتعويض عن التعذيب وسوء المعاملة بحقهم خوفاً من رد

^{٤٧} مركز النديم، «حصار القهر في عام ٢٠١٥»، (١٠ يناير ٢٠١٥).

<http://ecesr.org/wp-content/uploads/2016/02/Opression-Harvest-2015-AlNadeem-Center-Ar.pdf>

مركز النديم، «حصار القهر في يناير ٢٠١٦»، (٢ فبراير ٢٠١٦)، <https://goo.gl/Pyghx1>؛ مركز النديم، «أرشيف القهر في مارس ٢٠١٦»، (١ أبريل ٢٠١٦)، <https://drive.google.com/file/d/0B2-QqOchi4gFV1RRVnPkX3c1TVE/view>.

^{٤٨} Patrick Kingsley, "Egypt's Secret Prison: 'Disappeared' Face Torture on Azouli Military Jail," *The Guardian*, June 22, 2014, <https://www.theguardian.com/world/2014/jun/22/disappeared-egyptians-torture-secret-military-prison>

^{٤٩} Amnesty International USA, "20-Year-Old in Egypt Marks Two Years in Jail for Anti-Torture T-Shirt," January 26, 2016 <https://www.amnestyusa.org/news/press-releases/20-year-old-in-egypt-marks-two-years-in-jail-for-anti-torture-t-shirt>; Omar Mohammed Ali, "This Is How I Was Tortured to 'Confess' In Egypt," Amnesty International, July 27, 2016, <https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2016/07/this-is-how-i-was-tortured-to-confess-in-egypt/>

^{٤٩} Abdelhalim Abdallah, "Egypt Football Fans 'Tortured' into Confessions Over Stampede," *Yahoo Sports*, June 15, 2015, <https://sports.yahoo.com/news/egypt-football-fans-tortured-confessions-over-stampede-030825347--sow.html>

^{٤٩} Ahmed Aboulenein, "In Egypt, the 'Disappeared' Resurface on TV as 'Terrorists,'" *Reuters*, August 19, 2015 <http://www.reuters.com/article/us-egypt-rights-idUSKCN0QO1MI20150819>

^{٤٩} El-Sayed Gamal El-Din, "Egypt Court Orders Retrial for Two Policemen Convicted of Torturing Lawyer To Death," *Ahram Online*, October 2, 2016, <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/245047/Egypt/Politics-/Egypt-court-orders-retrial-for--policemen-convicte.aspx>; Nour Youssef "Egyptian Appeals Court Orders New Trial for Officer Convicted of Manslaughter," *The New York Times*, February 14, 2016, http://www.nytimes.com/2016/02/15/world/middleeast/egypt-officer-kill-shaimaa-el-sabbagh.html?_r=0

^{٤٩} مركز النديم، «أرشيف القهر في مايو ٢٠١٦»، (١ يونيو ٢٠١٦)، <http://www.alnadeem.org/en/node/409>

الضحية مسجلاً في أي قيد من قيود الجهاز القضائي الجنائي. وقد تدوم عمليات الاختفاء القسري لأيام أو أسابيع أو أشهر عدة دون أن تتمكن الضحية من التواصل مع العالم الخارجي. وفق تقارير منظمة العفو الدولية، تنتهي عملية الاختفاء فور إطلاق سراح المخطوفين أو، في أغلب الأحيان، عند تسليمهم إلى النيابة العامة لغايات التحقيق. وكما تصف تقارير المنظمة، يشتكى المحامون والضحايا ومنظمات حقوق الإنسان، باستمرار، من النيابة العامة للأسباب الآتية:

... التواطؤ على إخفاء المدة الزمنية لعملية الاختفاء القسري وممارسات التعذيب ذات الصلة من خلال النقايس عن الطعن بتواريخ القبض الكاذبة الواردة في محاضر التحقيق الرسمية التي يُعدّها قطاع الأمن الوطني وعدم تصحيحها (للتأكيد على تنفيذ القبض والاحتجاز بصورة قانونية)، وتشكل تلك التقارير ركيزة يتم الاستناد إليها لتوجيه التهم الجنائية بحق الأشخاص وتبرير اعتقالهم الدائم قبل المحاكمة. ولا يزال أعضاء النيابة يعتمدون بصورة أساسية على «الإعترافات» التي يحصل عليها ضباط الأمن عند استجواب المعتقل خلال فترة الاختفاء القسري، حتى بعد أن يتراجع الأخير عن إقراراته ويدّعي أنها صادرة تحت وطأة التعذيب. كما يستندون إلى تلك الإفادات لصياغة التهم والإجازة بتمديد مدة الحبس الاحتياطي انتظاراً للمحاكمة.^{٤٧}

وإلى جانب الاستعانة بتلك الاعترافات وغيرها من المعلومات التي يتم جمعها خلال فترة الاختفاء القسري، خالفت النيابة العامة بأشكال أخرى واجباتها القانونية. فهي لم تضطلع بدورها في الرد على استفسارات أسر المخطوفين والتقارير التي قدموها، ولم تفتح تحقيق في تلك الجرائم. كما صرفت النظر عن الشكاوى والتقارير التي رفعها المجلس القومي لحقوق الإنسان، وهو جهاز حكومي قام بتوثيق حالات اختفاء قسري عدة.^{٤٨} والأسوأ من ذلك، أن النيابة العامة لم تجر أي تحقيق في الادعاءات التي تشير إلى التعذيب وغيرها من أشكال سوء المعاملة. يصعب تحديد عدد الأشخاص الذين وقعوا ضحية الاختفاء

في قائمة الناشطين والمظاهرين ومعارضين النظام الحاليين والمحتملين، ويضم إليهم أحياناً أفراد أسرهم وأصدقائهم.^{٤٩} كما أفادت منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان الأخرى إلى أنه غالباً ما يتم خطف الضحايا، بدون أمر قبض، من منازلهم في منتصف الليل. كما يتم احتجازهم وهم معصوبو العينين ومكبّلون في سجن انفرادي داخل مراكز الاحتجاز المختلفة بما فيها منشآت وزارة الداخلية ومراكز الشرطة (حتى لا يتم ذكر أسمائهم في قائمة المعتقلين الرسمية) ومباني قطاع الأمن الوطني (وهي ليست مراكز اعتقال رسمية). وبحسب التقارير الواردة، يخضع المخطوفون للاستجواب باستخدام وسائل تعذيب وسوء معاملة مختلفة لإجبارهم على «الاعتراف» و«توريث الآخرين»، وتقديم المعلومات.^{٥٠} ويروي الأشخاص الذين تعرّضوا للخطف سابقاً تجارب مريرة في هذا الصدد تصف طريقة خطف الضحية وهي معصوبة العينين ويتم اعتقالها في أحد مراكز الشرطة لأيام عدة قبل نقلها إلى أحد مراكز أجهزة الأمن الوطني. وعادة، يتم حجز الضحية في مركز الشرطة لتدوين اعترافها بهدف توريث الغير وقد ترافق الأجهزة الأمنية عمليات المداهمة من أجل إرشادها إلى محل إقامة أصدقائها. وفور وصول الضحية إلى مركز الاعتقال السري، تخضع للاستجواب والتحقيق بشأن موافقها الشخصية وانتماءاتها السياسية، وسبب انضمامها إلى «خلية إرهابية»، والجهة الممولة للمظاهرات المناهضة للنظام. وعادة، تنفي الضحية كل تلك الاتهامات وعندئذ تُستخدم بحقها أداة التعذيب الأولى أي التعذيب بالتيار الكهربائي. وعليه، تخضع الضحية لعمليات استجواب متتالية باستخدام شتى وسائل التعذيب، بما فيها ربط الضحية بقدميها رأساً على عقب أي تعلق كالذيبيحة وتكبّل يداها وقدميها وترفع عن الأرض باستخدام عصا بين القدمين. وقد يتم «استجواب» الضحية عدة مرات باستخدام طريقة التعذيب تلك. أما الخيار الأخير، فيعود إلى الضابط المسؤول الذي قد يقرر إما إطلاق سراح أو اختلاق قضية بتاريخ حديث ومن ثم تسليم الضحية إلى النيابة العامة بموجب بيان من وزارة الداخلية أو أحياناً برقعة فيديو تعترف الضحية فيه على انضمامها إلى خلية إرهابية تسعى لتقويض الاستقرار وزعزعة السلم العام.^{٥١} وتتم كل آلية الاستجواب والتسليم بدون أن يكون اسم

^{٤٧} "Egypt: 'Officially, You Do Not Exist': Disappeared and Tortured in the Name of Counter-Terrorism," Amnesty International, July 2016, pp. 7-8, <https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/4368/2016/en>

وفقاً لمنظمة العفو الدولية، تنفذ معظم حالات الاختفاء بهاعلى أيادي جهاز الأمن الوطني، الذي تصفه منظمة العفو بأنه الجهاز الرئيسي المشارك في عمليات التهريب والتعذيب وقمع المعارضة.

^{٤٨} المرجع نفسه، الصفحة ٨.

^{٤٩} <http://www.ec-rf.org/wp-content/uploads/2016/04/Enforced-disappearance-report-AR-design.pdf> ص ١٧، (ديسمبر ٢٠١٥)

^{٥٠} "Egypt: Officially You Do Not Exist," p. 9

^{٥١} المجلس القومي لحقوق الإنسان، «حصر بحالات ادعاءات الإختفاء القسرى / التعذيب»، (٦ أبريل ٢٠١٦)، <http://www.nchregypt.org/media/ftp/Hasr123456.pdf>

استغلال أحكام الحبس الاحتياطي

منذ منتصف عام ٢٠١٣، عمدت النيابة، في كثير من الأحيان، بالتواطؤ مع مجموعة من القضاة، إلى إساءة استعمال الأحكام القانونية المتعلقة بالحبس الاحتياطي. وبعد إلغاء حالة الطوارئ الذي شكل وسيلة قمع رئيسية في عهد مبارك، تمت الاستعانة بأحكام الحبس الاحتياطي كوسيلة للتعامل مع حالات الاعتقال التي شملت أعداداً كبيرة من المتهمين في جرائم سياسية ريثما يبدأ التحقيق معهم أو تبدأ محاكمتهم. كما استُعين بتلك الأحكام لاستهداف معارضي الحكومة ومعاقتهم بحرية تامة. وبموجب أحكام الحبس الاحتياطي، يحق للمحاكم حبس الأشخاص على ذمة التحقيق لمدة تصل إلى سنتين، والأشخاص المدانين بالفعل بإحدى الجرائم والمحبوسين ريثما تبدأ محاكمتهم، وأولئك قيد المحاكمة. وبموجب القانون المصري، يشكل الحبس الاحتياطي إجراءً قانونياً استثنائياً، إلا أن النيابة العامة لا تتوانى عن تطبيقه في حالات عدة خارجة عن مفهوم الاستثنائية. وبالاستناد إلى أعداد المحبوسين بحسب تقارير وزارة الداخلية، يصل عدد الأشخاص في الحبس الاحتياطي حالياً إلى ٨٥٠٠ تقريباً، وتحتفظ على هذا العدد لأن العدد الحقيقي قد يكون أكبر بكثير.^{٥٢}

لغاية تمديد الحبس الاحتياطي بحق أي شخص لفترة تتخطى المهلة القانونية الأولية، وهي أربعة أيام بعد تاريخ القبض أو ١٥ يوماً في حال تولي نيابة أمن الدولة أو قضاة التحقيق إجراءات التحقيق ذات الصلة، يجوز لعضو النيابة العامة أن يطلب من المحكمة الابتدائية (إمما محكمة الاستئناف المختصة للنظر في التهم الجنائية، أو محكمة الجناح المختصة للنظر في تهم الجناح) تمديد مهلة الحبس الاحتياطي. ويحدد قانون الإجراءات الجنائية الحالات الخمس التي يجوز فيها تمديد مهلة الحبس الاحتياطي، وهي كالاتي: إذا كانت الجريمة في حالة تلبس ويجب تنفيذ الحكم فيها فور صدوره، أو عند خشية من هروب المتهم، أو خشية الإضرار بمصلحة التحقيق سواء بالتأثير على المجني عليه أو الشهود أو بالعبث في الألة أو القرائن المادية أو بإجراء اتفاقات مع باقي الجناة لتغيير الحقيقة أو طمس معالمها، أو لتوقي الإخلال الجسيم بالأمن والنظام العام، أو بسبب عدم اتخاذ المتهم محل إقامة معروف في مصر. وينص قانون الإجراءات الجنائية على تلك الحالات الاستثنائية « بصورة موسّعة جداً، متيحاً بالتالي

القسري، تحديداً دقيقاً، منذ منتصف عام ٢٠١٣، بسبب السرية التامة المحيطة بوقائع الجريمة التي تصعب بدورها التحقيق وجمع المعلومات المؤتقة بشأنها، ناهيك عن حالة الذعر التي تحول دون السماح لأسر الضحايا والضحايا أنفسهم من الاعتراف علناً بحقيقة تلك الجريمة. وبحسب تصريحات منظمة العفو الدولية، «من الواضح أن حالات الاختفاء شملت على الأقل مئات عدة من المصريين منذ بداية العام ٢٠١٥».^{٥٣} وقد سجّلت المفوضية المصرية للحقوق والحريات ٦٣٠ حالة اختفاء قسري في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠١٦.^{٥٤}

- ومن بين حالات الاختفاء القسري، حادثة طالب الدكتوراه والباحث الإيطالي جوليو ريجيني الذي اختفى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في القاهرة. وبعد أسبوع على الإعلان عن اختفائه، عُثر على جثمانه بجانب أحد الطرقات خارج المدينة وبدت على جسده آثار التعذيب الوحشي.^{٥٥} وحتى تاريخه، لم تكشف النيابة العامة عن هوية مرتكبي الجريمة، مسببة بذلك توتراً في العلاقات السياسية الدبلوماسية مع إيطاليا. ويؤمن معظم المراقبين السياسيين بأن الأجهزة الأمنية المصرية أقدمت على خطف الضحية التي لقيت حتفها وهي في الأسر.

- ويرد مثال آخر عن تلك الحوادث وضحيته الطالبة الجامعية والمصوّرة الفوتوغرافية إسراء الطويل، التي اختفت بصورة غامضة من أحد شوارع القاهرة في حزيران/يونيو ٢٠١٥. وبعد مضي أسبوعين، عُثر على الطويل في أحد سجون القاهرة وقد اتهمت بنشر الأخبار الكاذبة والانتماء إلى منظمة إرهابية (الإخوان المسلمين). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أي بعد مرور ٦ أشهر من تاريخ الحبس الاحتياطي، مددت المحكمة فترة حبسها إلى ٤٥ يوماً أخرى. عانت الضحية ألماً في الظهر نتيجة ضربة تلقتها من الشرطة في مظاهرات ٢٠١٤. وأدى بث شريط من محاكمة الشابة المرعوبة والمتألّمة إلى احتجاج شعبي في مصر طالب بإخلاء سبيلها فوراً. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أي بعد مرور ٧ أشهر على الحبس الاحتياطي، أخلي سبيل الطويل بموجب قرار من المحكمة.^{٥٦}

^{٥٢} "Egypt: Officially You Do Not Exist," p. 19

^{٥٣} المفوضية المصرية للحقوق والحريات، «المختفون قسراً... في انتظار انصاف العدالة»، (ديسمبر ٢٠١٥) ص ٩، <http://www.ec-rf.org/wp-content/uploads/2016/04/Enforced-disappearance-report-AR-design.pdf>

^{٥٤} Mohamed Abd El Ghany, "Exclusive: Egyptian Police Detained Italian Student Before His Murder – Sources," *Reuters*, April 21, 2016, <http://www.reuters.com/article/us-egypt-regeni-exclusive-idUSKCN0X11YU>

^{٥٥} "#FreeEsraa: Detained Photographer's Tears Spark Outrage In Egypt," *The New Arab*, November 3, 2015

<https://www.alaraby.co.uk/english/blog/2015/11/3/freesraa-detained-photographers-tears-spark-outrage-in-egypt>

^{٥٦} Robert F. Kennedy Human Rights, "Petition to United Nations Working Group on Arbitrary Detention," May 19, 2016, pp. 12-13, http://rfkhumanrights.org/media/filer_public/a7/59/a759af40-59a1-4499-a852-d8d6a9285caf/unwgad_petition_hijazi_and_hassanein_1.pdf

وهو قرار يخالف القانون بالطبع. وتجدر الإشارة إلى أن أولئك المحبوسين غير مدانين بأي جريمة.^{٥٥}

• القضية رقم ٢٠١٥/٣٤١٥٠ المقامة أمام محكمة مدينة نصر - دائرة الجنايات إثر أحداث فض «اعتصام رابعة العدوية» في آب/أغسطس ٢٠١٣، تم حبس ٣٣٤ شخصاً معظمهم من المعتصمين، وإخضاعهم للحبس الاحتياطي لمدة ٣٢ شهراً.^{٥٦}

• كذلك، يعاني الصحفيون نتيجة الحبس الاحتياطي لفترات زمنية طويلة من دون محاكمة، وفي مقدمتهم المصور الصحفي محمود أبو زيد الملقب بـ «شوكان»، وقد تم القبض عليه أثناء تغطيته أحداث فض الاعتصام، وهو لا يزال في الحبس الاحتياطي منذ آب/أغسطس ٢٠١٣. و يتم تأجيل محاكمته بصورة متكررة.^{٥٧}

• بدورها، خضعت آية حجازي، للحبس الاحتياطي لمدة تقارب ٢ سنوات، أي تجاوزت الحد الأقصى للمدة القانونية المحددة بسنتين. وقد أتهمت مع زملائها المحبوسين أيضاً باتهامات عديدة. كما تم تأجيل جلسات محاكمتهم باستمرار إلى أن أصدرت المحكمة الجنائية حكماً ببراءتهم جميعاً من التهم المنسوبة إليهم، وتم نقلهم على طائرة حربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

بالتواؤم مع النيابة العامة، تستعين الأجهزة الأمنية بذرائع جديدة لتمديد فترة الحبس الاحتياطي، بما فيها الادعاء بخطورة نقل المتهمين من مراكز الاحتجاز إلى قاعات المحاكم لحضور الجلسات. كذلك، تتردد الأجهزة الأمنية أحياناً بتنفيذ أوامر وكلاء النيابة أو القضاة التي تقضي بإخلاء سبيل المتهمين، وتتعلل بالإجراءات الرسمية «العقيمة» كنوع من التعتت في مواجهة المتهمين.

وفي حالات نادرة سببياً، عندما ترفض المحكمة طلب النيابة العامة بتمديد الحبس الاحتياطي وتأمراً بإخلاء سبيل المتهم، قد تؤدي التغطية الإعلامية والحملات المكثفة المؤيدة للقرار دوراً فاعلاً. وعلى سبيل المثال، نذكر المحامي والناشط الحقوقي مالك عدلي الذي تم القبض عليه في أيار/مايو ٢٠١٦ وحبسه احتياطياً لمدة تزيد على ١٠٠ يوم بعد اتهامه بمحاولة قلب نظام الحكم. وفي ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٦،

للنيابة والقضاة حرية تصرف كبيرة في تطبيق تلك الحالات.

يجوز تمديد الحبس الاحتياطي بحد أقصى ٤٥ يوماً. وفور انتهاء المدة المشار إليها، في حال لا تزال إجراءات التحقيق قائمة، يجوز للمحقق أن يطلب من القاضي تمديد الحبس الاحتياطي لمدة أخرى مماثلة، على أن يصل إجمالي مدة الحبس الاحتياطي إلى سنتين. وقد تنطبق قيود مختلفة على الحبس الاحتياطي بحسب نوع الجريمة محل التحقيق وبموجب القانون، لا يجوز تمديد الحبس الاحتياطي لأكثر من ستة أشهر في قضايا الجرح، وأكثر من ١٨ شهراً للجنايات، وسنتين إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي السجن المؤبد أو الإعدام.

تستند كل خطوة في العملية القضائية إلى آليات مدمجة يمكن لوكيل النيابة بموجبها مواصلة تقديم طلبات بتمديد الحبس الاحتياطي. ويشوب الأحكام التي ترعى الحبس الاحتياطي الالتباس، وغالباً ما يتم إصدار أوامر مستعجلة بتمديد الحبس الاحتياطي. وفي معظم الحالات، تفتقر مطالب النيابة العامة المتعلقة بالحبس (أو بتجديد مدة الحبس) إلى التفاصيل أو الأدلة الكافية. ويؤمن عدد كبير من المراقبين السياسيين بأن الاعتبارات السياسية تشكل، في أغلب الأحيان، عاملاً حاسماً في الموافقة على طلب الحبس. وتشير تقارير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، وهي منظمة مصرية معنية بحقوق الإنسان، إلى حالات عدة تؤكد على ازدواجية معايير إصدار أوامر الحبس الاحتياطي. على سبيل المثال، تم التعامل مع المسؤولين السابقين في نظام مبارك بالكثير من التساهل رغم توجيه التهم الخطيرة بحقهم وسرعان ما تم إخلاء سبيلهم من الحبس الاحتياطي. أما المتظاهرون والناشطون المناهضون للحكومة، فقد تم حبسهم بحجج واهية وتمت إدانتهم بجرائم مستندة إلى أدلة مغلوطة أو غير قائمة على أي أدلة، كما خضعوا للحبس الاحتياطي مدد طويلة بموجب أوامر التمديد المتواصلة.^{٥٨} لقد بات الحبس الاحتياطي وسيلة لحبس الأفراد لفترات زمنية ممددة بدون توجيه أي تهمة بحقهم أو توفير أدلة على ارتكاب المتهم للفعل الإجرامي.

وتشير تقارير منظمات حقوق الإنسان الأخرى إلى منحي قمعي مقلق آخر يتمثل في سعي أعضاء النيابة، بالتواؤم مع القضاء، إلى إبقاء أكثر من ١٤٠٠ شخص في الحبس الاحتياطي لفترة تتخطى المدة القانونية القصوى أي سنتين،

^{٥٥} The Arabic Network for Human Rights Information, "Extended Pre-trial Detention... Disguised Incarceration," May 31, 2015, <http://anhri.net/?p=145083&lang=en>

^{٥٦} المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، «حبس بلا نهاية: كيف تحول الحبس الاحتياطي في غياب الطوارئ إلى أداة للعقاب السياسي؟»، (أبريل ٢٠١٦)، ص ٢٤، http://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/ endless_imprisonment_0.pdf

^{٥٧} المرجع نفسه

^{٥٨} "After Nearly 1,000 Days In Prison, Hearing Adjourned for Photojournalist Shawkan," *Mada Masr*, April 23, 2016 <http://www.madamasr.com/en/2016/04/23/news/u/after-nearly-1000-days-in-prison-hearing-adjourned-for-photojournalist-shawkan/>

(المادة ١٧٨)، أو إهانة رئاسة الجمهورية (المادة ١٧٩)، أو نشر الأخبار الكاذبة (المادة ١٨٨). ويقرر لها القانون عقوبات قاسية. مثال ذلك، جريمة نشر الأخبار الكاذبة مقرر لها عقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة واحدة وغرامة أقصاها ٢٠ ألف جنيه مصري، أما الأفعال المخالفة للأداب، فيعاقب عليها بالحبس حتى سنتين وغرامة قيمتها القصوى ١٠ آلاف جنيه مصري، أما التحريض على قلب نظام الحكومة فيعاقب عليها بالسجن حتى خمس سنوات.^{٦٠} وبعد عزل الرئيس مرسي، أدين المتعاطفون مع جماعة الإخوان المسلمين الذين شاركوا في الاعتصامات والاحتجاجات بتهمة «الإخلال بالأمن القومي» و«التحريض على العنف». أما الأشخاص الذين نشروا أخباراً عن الاحتجاجات على مختلف وسائل الإعلام، فقد اتهموا بنشر الأخبار الكاذبة.^{٦١}

منذ تموز/يوليو ٢٠١٣، سنت الحكومة، بموجب مراسيم رئاسية في أغلب الأحيان، مجموعة قوانين قمعية جديدة وأدخلت تعديلات أكثر قسوة إلى القوانين القائمة. ويتطرق بعض تلك القوانين إلى الجرائم الإرهابية. فلا شك أن مصر تواجه خطر الإرهاب الحقيقي وتحتاج بالتالي إلى تدابير قانونية من أجل صد هذا الخطر، إلا أن السلطات المصرية استغلت القوانين المتعلقة بالإرهاب استغلالاً سيئاً بحق معارضي النظام الفعليين أو المزعومين، وفي مقدمتهم أعضاء جماعة الإخوان المسلمين الذين استهدفتهم تلك القوانين بصورة أساسية، وأيضاً المنظمات الحقوقية المستقلة.

صيغت الأحكام المتعلقة بالإرهاب للمرة الأولى في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢، الذي عمل على توسيع دائرة الجرائم التي تندرج تحت مفهوم الجريمة الإرهابية، محدداً عقوبات على تلك الجرائم تتراوح من السجن خمس سنوات للمتهمين بالانضمام إلى المنظمات الإرهابية وصولاً إلى الحكم بالإعدام على مؤسسي أو قادة تلك المنظمات.

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أصدرت محكمة القاهرة للأمر المستعجلة حكماً باعتبار جماعة الإخوان المسلمين منظمة

أمرت المحكمة بإخلاء سبيله ورفض الاستئناف الثاني الذي أقامته النيابة العامة لإبقاء المتهم قيد الحبس الاحتياطي. نالت قضية عدلي اهتماماً محلياً ودولياً، وقامت مجموعة من المحامين الدوليين بالتوقيع على عريضة تطالب بإخلاء سبيله، وحثت الاتحاد الأوروبي على «اتخاذ الإجراءات الفورية للضغط على السلطات المصرية بهدف وضع حد لممارسات الخطف والتعذيب وسوء المعاملة بحق المتهمين».^{٦٢} ولكن، ماذا بشأن أوامر الحبس الاحتياطي الكثيرة بحق أشخاص لا يحظون بحشد إعلامي وشعبي بارز وهم لا يزالون محتجزين حتى اليوم؟

بالإضافة إلى ذلك، تنص تعديلات قانون الإجراءات الجنائية التي أصدرها الرئيس المؤقت عدلي منصور في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ على أنه يجوز الأمر بالحبس الاحتياطي بحق المتهم بارتكاب جريمة عقوبتها الإعدام أو السجن المؤبد، بموجب قرار المحكمة الابتدائية والذي يستأنف ذلك الحكم أو ينتظر إعادة المحاكمة، لمدة ٤٥ يوماً قابلة للتجديد لمرة غير محدودة.^{٦٣} ويبدو أن تلك التعديلات تستهدف أعضاء جماعة الإخوان المسلمين خصوصاً أنهم يشكلون القسم الأكبر من المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد منذ تموز/يوليو ٢٠١٣.

القوانين القمعية

تستعين النيابة العامة والمحاكم بمجموعة كبيرة من القوانين المتعلقة بالجرائم السياسية، وغالباً ما تحتوي تلك القوانين على نصوص ملتبسة وتعريفات واسعة النطاق بصورة مبالغ بها حول الفعل الجرمي بحيث يجوز تطبيقها على عدة نشاطات سياسية سلمية. وبالتالي، يحرص وكلاء النائب العام على إدانة المتهمين بمخالفة عدة قوانين سعياً إلى إنزال أشد العقوبات الممكنة عليهم.

على سبيل المثال، يتضمن قانون العقوبات المصري عدة مواد تدين الأفعال الإجرامية، لاسيما تحقير أو ازدراء إحدى الديانات السماوية أي الأديان الإبراهيمية الثلاثة (المادة ٩٨ (و))، أو التحريض على قلب نظام الحكومة (المادة ١٧٤)، أو ارتكاب الأفعال المنافية للأداب العامة

^{٦٠} "International Lawyers Sign Petition Calling for Release of Lawyer Malek Adly," *Daily News Egypt*, August 22, 2016

<http://www.dailynewsegypt.com/2016/08/22/international-lawyers-sign-petition-calling-release-lawyer-malek-adly>

^{٦١} Egyptian Initiative for Personal Rights Press Release, "The New Emergency Law: Endless Pretrial Detention as Political Punishment at least 1,464 people in Four Governorates Held in Pretrial Detention Longer than the Two Year Legal Limit," May 10, 2016

<http://eipr.org/en/pressrelease/2016/05/10/2600>

^{٦٢} للإطلاع على نص قانون العقوبات، انظر في هذا المرفق الغير رسمي: http://www.abonaf-law.com/download/GalleryServices/35_law%201.pdf

^{٦٣} Amnesty International, "Arrests of Muslim Brotherhood Supporters," https://www.amnestyusa.org/sites/default/files/arrests_of_muslim_brotherhood_supporters.pdf

Egypt Court Bans All Muslim Brotherhood Activities," *Reuters*, September 23, 2013, <http://www.reuters.com/article/us-egypt-brotherhood-urgent-idUSBRE98M0HL20130923>; "Egypt Declares Muslim Brotherhood a Terrorist Group," *The Guardian*, December 25, 2013, <https://www.theguardian.com/world/2013/dec/25/egypt-declares-muslim-brotherhood-terrorist-group>

قبل قرار حكم المحكمة، كانت الأهداف الرئيسية للقمع هي تلك الشخصيات المتواجدة في المناصب العليا في جماعة الإخوان المسلمين والمتورطين مباشرة في الاحتجاجات.

لا يقتضي من النيابة العامة سوى أن توجه التهم، ومن محكمة الاستئناف سوى أن تصدر قراراً وقتياً صالحاً لمدة لا تتجاوز ٥ سنوات^{٦٧} ويجوز تجديده شرط موافقة المحكمة على طلب النيابة العامة ذلك. وفق مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، يجوز إصدار القرارات الوقتية «بالاستناد إلى مراجعة ظاهرية للملف القضية والأدلة والتهم التي توجهها النيابة العامة بحق الأفراد أو الكيانات، وليس بالاستناد إلى مراجعة دقيقة، ولا يجيز للمتهمين أي دفاع»^{٦٨}. يجوز التظلم من قرارات الإدراج في غضون ٦٠ يوماً من تاريخ صدور الحكم. ويجوز لأي مؤسسة حكومية، فور قيام النيابة العامة باعتبار أي منظمة بمثابة كيان إرهابي، فرض التدابير - التي في حقيقتها عقوبات - الآتية:

حظر الكيان الإرهابي ووقف نشاطه، غلق الأمكنة المخصصة له وحظر اجتماعاته ومشاركة الأفراد في أي منه بأي وسيلة، حظر تمويل أو جمع الأموال أو الأشياء للكيان بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تجميد الممتلكات والأصول المملوكة للكيان ولأعضائه متى كانت مستخدمة في ممارسة النشاط الإرهابي، حظر الانضمام إليه أو الدعوة إلى ذلك أو الترويج له أو رفع شعاراته، حظر ممارسة كافة الأنشطة الأهلية أو الدعوية تحت أي مسمى^{٦٩}. بالنسبة للأشخاص، الإدراج على قوائم المنع من السفر وترقب الوصول أو منع الأجنبي من دخول البلاد، سحب جواز السفر أو إلغاؤه أو منع إصدار جواز سفر جديد، فضلاً عن فقدان شرط حسن السمعة اللازم لتولي الوظائف العامة، تجميد أموالهم، والحرمان مؤقتاً من حقوقه السياسية^{٧٠}. علاوة على ذلك، تم إضافة مادة جديدة إلى قانون الكيانات الإرهابية، بموجب القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٧، برقم (٨ مكرر) والتي تمنح للنايب العامة سلطة التحفظ على أموال الكيانات والأشخاص ومنع مالكيها أو حائزيها من التصرف فيها، ثم عرض الأمر على القضاء الذي له سلطة تأييده أو إلغاءه أو تعديله^{٧١}. جدير بالذكر، أن المحكمة الدستورية العليا في مصر، قد أصدرت حكماً يقضي بعدم دستورية نص الفقرة

إرهابية، فيما أصدر مجلس الوزراء، في كانون الأول/ديسمبر من العام ذاته،^{٦٦} قراراً بصنّف الأخيرة منظمة إرهابية تنفيذاً لهذا الحكم. ويجرّم ذلك التصنيف أعضاء الجماعة ويجيز إنزال عقوبات أكثر شدة عليهم بحسب الجرائم المزعوم ارتكابها، بما في ذلك جريمة تنفيذ نشاطات «تخل بالأمن الداخلي»^{٦٦}. وبموجب التصنيف ذاته، أدانت النيابة العامة آلاف الأعضاء الفعليين والمزعومين.

وفي عام ٢٠١٥، استندت الحكومة المصرية إلى القانون ١٩٩٢/٩٧ من أجل سنّ قانونين جديدين لمكافحة الجرائم الإرهابية، (أولهما) قانون الكيانات الإرهابية، وينصّ على المعايير التي يجوز بموجبها للنيابة العامة وصف المنظمات بالجماعات الإرهابية. أمّا (الثاني) قانون مكافحة الإرهاب، فينصّ على العقوبات المتعلقة بالتورط في أعمال إرهابية أو الارتباط بأي طريقة من الطرق بأي منظمة إرهابية. وقد وسّع القانونان المذكوران صلاحيات الحكومة القمعية^{٦٤}.

قانون الكيانات الإرهابية

بتاريخ ٧ شباط/ فبراير ٢٠١٥، أصدر السيسي القرار بقانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن تنظيم الكيانات الإرهابية (إذ لم يكن مجلس النواب قد انتُخب وقتئذٍ)^{٦٥} والذي على أساسه يصنف الكيان بالإرهابي إذا ارتكب أفعال من شأنها «الإخلال بالنظام العام، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو الأمن القومي، أو إيذاء الأفراد، أو إلحاق الأضرار بالبيئة، أو تعطيل المواصلات العامة أو الخاصة، أو عرقلة سيرها»^{٦٦}. ويجوز تطبيق تلك المصطلحات الفضفاضة على الأفراد أو المنظمات التي تدعو إلى التظاهر السلمي الرافض لقرارات صادرة عن الحكومة.

يجوز للنايب العام إدراج الأفراد أو المنظمات على تلك القوائم، وبالتالي يضع قيوداً على الحقوق المدنية والسياسية لأولئك الأفراد أو تلك الكيانات. لا ينصّ القانون على ضرورة ارتكاب أي فرد جريمة فعلية من أجل إخضاعه إلى إجراءات عقابية بما في ذلك وضع قيود على حقوقه أو تجميد أمواله. فالقانون

^{٦٧} Mai El-Sadany, "Designating a Terrorist: Process Unchecked," Tahrir Institute for Middle East Policy, May 20, 2015, <http://timep.org/commentary/designating-a-terrorist-process-unchecked/>

^{٦٨} Brad Youngblood and Noor Hamdy, "Why is Egypt Amending its Protest Law Now?" Tahrir Institute for Middle East Policy, August 16, 2016, <http://timep.org/commentary/why-is-egypt-amending-its-protest-law-now>

^{٦٩} يمكن قراءة نص القانون كاملاً في المصدر الآتي: «السيسي يصدر قانون الكيانات الإرهابية»، أصوات مصرية، (٢٤ فبراير ٢٠١٥) <http://www.aswatmasriya.com/news/details/56473>

^{٧٠} Mai El-Sadany, "The Terrorist Entities Law: Egypt's Latest," Tahrir Institute for Middle East Policy, December 12, 2014 <http://timep.org/commentary/terrorist-entities-law-egypts-latest>

^{٧١} تم تعديل مدة الإدراج على القوائم الإرهابية من ٣ سنوات إلى ٥ سنوات بموجب المادة ٣ من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٧.

^{٧٢} Cairo Institute for Human Rights Studies, "Law On Terrorist Entities Allows Rights Groups and Political Parties to Be Designated Terrorists," February 28, 2015, <http://www.cihrs.org/?p=11031&lang=en>

^{٧٣} أضيفت بموجب المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٧.

^{٧٤} Nourhan Fahmy, "President Approves 'Terrorist Entities' Law," *Daily News Egypt*, February 24, 2015, <http://dailynewsegyp.com/2015/02/24/president-approves-terrorist-entities-law/>

^{٧٥} الجريدة الرسمية، العدد ١٧ (تابع)، بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠١٧.

المطالبة بحكم الإعدام. كما ينطبق حكم الإعدام على ١٢ نشاطاً على الأقل، بدءاً من التعاون على التخطيط لهجوم إرهابي وصولاً إلى تمويل الجماعة الإرهابية. وينص القانون ذاته على تطبيق حكم الإعدام على العمل الإرهابي، كما يعتبر الشروع في الجريمة جريمة مكتملة.^{٧٦} كما لا يميز القانون بين التحريض العلني أو غير العلني على العمل الإرهابي، ومن ثم يسهل اعتبار حرية التعبير عن الرأي غير قانونية.^{٧٧} وأخيراً، يساوي القانون فعل التحريض على العمل الإرهابي بالجريمة المكتملة إذ يفرض العقوبات ذاتها في الحالتين.

يفرض القانون عقوبات قاسية على المتهمين بجرائم إرهابية، وتتراوح من عقوبة الإعدام المطبقة على النشاطات الاثني عشرة إلى الحكم بالسجن لمدة سنة واحدة على «كل من قام بأي عمل من أعمال الإعداد أو التحضير لارتكاب جريمة إرهابية حتى ولو لم يتعد عمله هذا الإعداد أو التحضير».^{٧٨}

يجوز الحكم على أي شخص بالسجن لمدة أقصاها ١٥ عاماً لمجرد الاعتراض على أي قانون أو قرار صادر عن الدولة أو عن أي مؤسسة حكومية، إذ بموجب القانون، يعرقل ذلك الاعتراض عمل مؤسسات الدولة ويحملها على اتخاذ قرارات لم تكن لتتخذها.^{٧٩} وتطبق تلك الحالة على متظاهري «جمعة الأرض» التي حدثت في نيسان/أبريل ٢٠١٦ احتجاجاً على قرار الدولة بالتنازل عن جزيرتين في البحر الأحمر لصالح المملكة العربية السعودية. وقد اتهمت السلطات المصرية بعرقلة عمل مؤسسات الدولة والمحاولة دون السماح بتطبيق الأحكام الدستورية.

بالإضافة إلى القوانين سالف الإشارة إليها، تستعين النيابة العامة بتشريعات جديدة أخرى لتنفيذ سياسة النظام القمعية بحق المعارضين، والتي من بينها:

الأولى من المادة ٢٠٨ مكرر «أ» من قانون الإجراءات الجنائية، هو نص مماثل للتعديل الوارد على قانون الكيانات الإرهابية، ذلك باعتبار أن القرار الصادر من النائب العام بشأن التحفظ على الأموال هو من قبيل فرض الحراسة دون حكم قضائي، الأمر الذي يشكل عدواناً على الملكية المحمية بالدستور.^{٧٢}

تم تطبيق القانون الآنف ذكره، للمرة الأولى، في آذار/مارس ٢٠١٥ بإصدار النائب العام القرار رقم ١ بإدراج ١٨ فرداً على القوائم الإرهابية. تلاه قرار محكمة جنابات القاهرة رقم ١ لسنة ٢٠١٦ الذي قام بإدراج ٢١٥ عضواً من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين على هذه القوائم. تعقبه، إصدار المحكمة القرار رقم ٢ في السنة ذاتها الذي أضافت بموجبه ٣٥ فرداً، بمن فيهم الرئيس السابق محمد مرسي وعدة أعضاء في مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين.

قانون مكافحة الإرهاب

بتاريخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، أصدر الرئيس السيسي قراراً بقانون لمكافحة الإرهاب، رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥.^{٧٣} والذي بموجبه، يُقصد بالعمل الإرهابي «كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع» بهدف الإخلال الجسيم بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع أو مصالحه أو أمنه للخطر، أو تعريض حريات الأفراد أو حقوقهم للخطر، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو الأمن القومي أو البيئة أو المباني أو الأملاك، أو منع السلطات العامة أو الجهات القضائية أو المؤسسات الحكومية أو غيرها من الهيئات من القيام بعملها أو ممارسة كل أو بعض أوجه نشاطها».^{٧٤}

يتخطى تعريف الإرهاب على النحو الوارد بالمعايير الدولية، ويسهل تطبيقه على معظم النشاطات التي تجدها الحكومة غير مرغوب فيها.^{٧٥} كذلك، فور إلصاق الصفة الإرهابية إلى أي جريمة، يجيز القانون، بصورة سهلة نسبياً، للنيابة العامة

^{٧٢} المحكمة الدستورية العليا، القضية رقم ٢٦ لسنة ١٢ قضائية «دستورية»، جلسة ٥ أكتوبر ١٩٩٦، المنشور بالجريدة الرسمية، العدد ٤١ بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٩٦.

^{٧٣} "Egypt's Anti-Terror Law: A Translation," MENASource, September 3, 2015, http://www.atlanticcouncil.org/images/EgyptSource/Egypt_Anti-Terror_Law_Translation.pdf

^{٧٤} قانون ٢٠١٥/٩٤، المادة ٢.

^{٧٥} Human Rights Watch, "Egypt: Counterterrorism Law Erodes Basic Rights," August 18, 2015, <https://www.hrw.org/news/2015/08/19/egypt-counterterrorism-law-erodes-basic-rights>. EIPR and CIHRS, "The New Counterterrorism Law: Another Blow to the Constitution, Encourages Extrajudicial Killing," August 2015, http://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/the_new_counterterrorism_law.pdf

^{٧٦} وفاة الفرد. تمويل جماعة إرهابية أو فعل إرهابي؛ الاتصالات أو التجسس الذي ينتج عنهم هجوم إرهابي؛ هجمات مميتة على أي أماكن العامة؛ هجوم مميت على أي منظمة أجنبية في مصر. أي عمل إرهابي مميت. أي عمليات اختطاف فتاكة غرضها التأثير على الدولة بأي شكل من الأشكال. توفير أي سلاح يستخدم في عمل إرهابي مميت. عمليات الخطف القاتلة بإستخدام أي من وسائل النقل، هجوم مميت على أي بنية تحتية. أو أي هجوم مميت على المسؤولين عن تطبيق وإنفاذ قانون مكافحة الإرهاب.

^{٧٧} المرجع نفسه، المادة ٦.

^{٧٨} المرجع نفسه، المادة ٣٤.

^{٧٩} المرجع نفسه، المادة ٢ والمادة ٤.

قانون التظاهر

يهدف فرض عقوبات إضافية على الأشخاص الذين يستلمون أموالاً أجنبية «غير شرعية»^{٨٤}. وتعاقب تلك التعديلات كل من يستلم أموالاً من جهات أجنبية بهدف «تقويض» الدولة، بالسجن المؤبد مع تسديد غرامة لا تقل عن ٥٠٠ ألف جنيه مصري وبالإعدام أو السجن المؤبد لموظفي الدولة أو إذا ارتكبت الجريمة في زمن الحرب.

جدير بالذكر، أن هذه المادة تم استخدامها بالفعل ضد مديري المنظمات الحقوقية والعمالين بها في القضية رقم ١٧٣ لسنة ٢٠١١ المعروفة إعلامياً بقضية «التمويل الأجنبي». وهذا ما يؤكد أن هذه المادة وضعت خصيصاً ليس للمعاقبة على الجرائم الإرهابية، لكن لتطبيقها على المدافعين عن حقوق الإنسان.

قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية

يحكم قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ نشاطات المنظمات غير الحكومية. والذي يتضمن أحكاماً عدة تقيد حرية المصريين في الانضمام إلى الجمعيات وتأسيسها، وهي حرية مصادرة دستورياً. وبموجبه، يتعين تسجيل الجمعيات في ظل القيود الإدارية التي تضعها مؤسسات الدولة، ويجوز للجهة الإدارية حل الجمعيات بدون حكم قضائي^{٨٥}. كما يقتضي القانون إبلاغ السلطات المختصة بتأسيس أي جمعية، وتقديم بيانات مفصلة بشأن كيفية إدارتها. ويتنافى القانون مع المعايير الدولية، فالمنظمات المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تخضع حالياً للتحقيق بتهم جنائية منصوص عليها في القانون ٨٤ وتعديلات قانون العقوبات^{٨٦}.

في مايو ٢٠١٧، صدق رئيس الجمهورية على قانون جديد أكثر تقييداً لحرية تكوين الجمعيات. ولم يتضمن القانون أية تحسينات، ويرى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان، أن القانون يفرض قيوداً على المنظمات غير الربحية ويوسع نطاقها، بما في ذلك حصر عمل المنظمات غير الربحية بـ «النشاطات التنموية أو الاجتماعية». وقد أثار هذا القانون مخاوف عدة من غايته الرئيسية التي تسعى إلى تحجيم، لا بل القضاء على، المنظمات المعنية بحقوق الإنسان

بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أصدر الرئيس المؤقت عدلي منصور القرار بقانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ المعروف بقانون التظاهر^{٨٧}. وبموجبه، تتم معاقبة المظاهرات غير المرخص لها بالحبس لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات مع الغرامة التي تتراوح قيمتها من ٥٠ ألف إلى ١٠٠ ألف جنيه مصري. ويطبق هذا القانون بجوار قانون التجمهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الذي يحظر التجمع في الأماكن العامة على خمسة أفراد أو أكثر، بحجة الحفاظ على السلم العام. وبالرغم من ادعاء السلطة التشريعية بإصدار قانون العام ٢٠١٣ لتنظيم حق المواطن في التظاهر السلمي، إلا أن الغاية الفعلية من القانون تكمن في تقويض ذلك الحق تقويضاً شديداً^{٨٨}. وبموجب القانون المذكور، يتعين على المتظاهرين إبلاغ السلطات المختصة بالمظاهرة قبل ثلاثة أيام من موعدها، ويجرم القانون أي مظاهرات لم يتم الإخطار بها. كذلك، يخدم شرط الإخطار المسبق آلية موافقة وزارة الداخلية، منتهكا بالتالي جوهر القانون ومقيداً حرية التعبير وحق التظاهر السلمي وحق التظلم من القرارات الحكومية. وأخيراً، يمنع القانون المظاهرات التي تعطل الإنتاج أو تعرقل السير أو «التأثير على سير العدالة». ويشوب تلك القيود الكثير من الالتباس، ولذلك، يمكن تطبيقها على أي مظاهرة، وخصوصاً بما أن القانون يترك للأجهزة الأمنية حرية تقدير ما إذا تم الإخلال بالنظام العام أو لا^{٨٩}.

يتعارض قانون التظاهر مع المعايير الدولية التي لا تفرض قيوداً غير قانونية على حق التجمع السلمي. وتشير تقارير دفتر أحوال، وهو مركز بحثي للأرشفة والتوثيق، أنه منذ تطبيق القانون، تم القبض على يقرب من ٣٧٠٥٤ شخصاً أو تم إصدار أوامر بالقبض لمخالفتهم القانون، فيما أدين ٦٣٨٢ شخصاً بموجب القانون المذكور^{٩٠}.

تعديلات قانون العقوبات بشأن الأموال الأجنبية

في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أدخل السيسي تعديلات إلى المادة ٧٨ من قانون العقوبات بموجب قرار بقانون رقم ١٢٨،

^{٨٤} Human Rights Watch, "Egypt: Deeply Restrictive New Assembly Law," November 26, 2013, <https://www.hrw.org/news/2013/11/26/egypt-deeply-restrictive-new-assembly-law>

^{٨٥} مقارنة بين قانون التظاهر المصري وقوانين مماثلة، إنظر إلى "Comparison of Egypt's Protest Law (Demonstrations Law) with Other Countries," *Egypt Justice*, November 23, 2015, <http://egyptjustice.com/analysis/2015/11/23/egypt-protest-law-analysis>

^{٨٦} المادة ٧ من قانون التظاهر تحذر المتظاهرين ضد اتخاذ أي عمل يمكن أن يفسر على أنه يهدد «سلامة»، «النظام العام»، أو «يعيق مصالح المواطني»، أو يعرقل سير العدالة، دون تقديم تعريف واضح لهذه الشروط.

^{٨٧} مركز دفتر أحوال، «حالات القبض والاستيقاف والاتهام على خلفية قانون التظاهر في مصر خلال ثلاث سنوات - تقرير شامل»، (٢٨ سبتمبر ٢٠١٦)، <https://daftarahwal.wordpress.com/2016/09/28/arrests-accusations-protest-law-fullreport>

^{٨٨} Patrick Kingsley, "Egypt's Human Rights Groups 'Targeted' By Crackdown on Foreign Funding," *The Guardian*, September 24, 2014, <https://www.theguardian.com/world/2014/sep/24/egypt-human-rights-crackdown-foreign-funding>

^{٨٩} Human Rights Watch, "Egypt: Margins of Repression," July 3, 2005, <https://www.hrw.org/report/2005/07/03/egypt-margins-repression/state-limits-nongovernmental-organization-activism>

^{٩٠} EIPR et al., "Background on Case No. 173," March 22, 2016, http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/qa_-_public_document_-_final_english_march_22.pdf

في مصر وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني المستقلة.^{٨٧}

تعديلات قانون الإجراءات الجنائية

أيضاً، في أبريل ٢٠١٧، أصدر الرئيس السيسي القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٧ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية في ظل انشغال الرأي العام بتعديلات قانون الهيئات القضائية، والأحداث الإرهابية المتكررة التي دوماً ما تستخدم في تمرير قوانين أكثر قمعاً من المعمول بها. فقد جاءت أغلب هذه التعديلات غير متوافقة مع الدستور كونها تمس جوهر العدالة.

تضمنت التعديلات منح المحاكم السلطة في رفض سماع الشهود، بخلاف ما كان قبل التعديل، حيث كان الاستماع إليهم وجوبياً، ومن ثم أدت إلى حرمان المتهم من حقه في الدفاع.

كما أطلقت التعديلات صلاحيات الضباط بالقبض على المواطنين وتفتيش مساكنهم وسياراتهم دون الحصول على إذن قضائي بذلك. فإن كان ذلك يؤثر على حريات الأشخاص، إلا أنه يعد بمثابة حصانة للضباط ويفتح باب الانتهاكات أكثر مما هو عليه الآن.

كما تضمنت أيضاً، جواز حضور محامي عن المتهم الغائب بموجب توكيل خاص، وهذا يعد تراجعاً عن أبسط حقوق المتهم في حضور المحاكمة ومتابعة سلامة إجراءاتها. كما أنه يفتح باباً للإفلات من تنفيذ العقوبة كون المتهم غير حاضر بالأساس.

قضاة التحقيق

يؤدي قضاة التحقيق دوراً شبيهاً بدور وكلاء النيابة العامة في التحقيق وإعداد ملف القضية التي تتناول تهم جنائية. ويحق لقضاة التحقيق إحالة القضية إلى المحكمة بصورة مباشرة. فواجباتهم تقتضي إجراء التحقيق اللازم وجمع المعلومات التي تستند إليها النيابة العامة لتوجيه التهم ومحاكمة المتهمين. يجوز نذب القضاة للتحقيق في قضايا جنائية في ثلاث حالات: إن تقدمت النيابة العامة بطلب إلى المحكمة الابتدائية لنذب أحد قضاة المحكمة، أو إن تقدم المدعى عليه بطلب أمام المحكمة الابتدائية، أو إن يتقدم وزير العدل بطلب لمحكمة الاستئناف.^{٨٨} وفور نذبه للتحقيق،

يصبح قاضي التحقيق السلطة المختصة بالحصرية المعنية بالقضية إلى حين الانتهاء من تحقيقها. وكما هو الحال مع وكلاء النيابة العامة، ثمة مخاوف حيال إمكانية انحياز بعض قضاة التحقيق لصالح أجهزة الدولة وخصوصاً الأجهزة الأمنية واستمرارها بالتالي في عملية التحقيق بهدف ترويع المعارضين.

لا بد من الإشارة هنا إلى عملية تحقيق حساسة على الصعيد السياسي وجدلية بامتياز يجريها حالياً قضاة التحقيق وهي متعلقة بالقضية رقم ١٧٣ المرفوعة ضد المنظمات المصرية غير الربحية المعنية بحقوق الإنسان، وقد بات التحقيق في المرحلة الثانية. وقد ركزت المرحلة الأولى،^{٨٩} التي استمرت من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، على محاكمة المنظمات الأجنبية غير الربحية المعنية بالديمقراطية والقائمة في مصر. أما التحقيق الحالي، فيركز بصورة أساسية على الإدانات المتعلقة بالتمويل الأجنبي الذي قد تصل عقوبته حتى الحكم بالسجن لمدة طويلة على قادة المنظمات المصرية والعاملين فيها. وبحسب الأفراد المعنيين بالقضية، لم يتم قضاة التحقيق المكلفين بالقضية، حتى نهاية ٢٠١٦، سوى باستجواب الشهود، بمن فيهم ضباط الأجهزة الأمنية وغيرهم من المسؤولين الأمنيين، بالإضافة إلى موظفي المصارف التي تم استخدامها بحسب الادعاءات الواردة لاستلام الأموال من جهات أجنبية، والمدراء والموظفين في عدة منظمات معنية بحقوق الإنسان. وبالاستناد إلى الأدلة المغلوطة التي تصف نشاطات المنظمات الحقوقية بأنها «تضرراً بالأمن القومي» كونها تركز على المشاكل الاجتماعية والسياسية في مصر. ووفق ادعاءات المحققين، تشكل الأموال التي استلمتها تلك المنظمات جزءاً من مؤامرة دولية تهدف إلى تقويض الدولة المصرية.

تمثل إجراءات تجميد الممتلكات والأموال واحدة من الآليات التي استخدمها قضاة التحقيق في سياق التحقيق المذكور. ويحق لقضاة التحقيق ووكلاء النيابة العامة التقدم بطلب إلى محكمة الجنايات لتجميد أية ممتلكات.^{٩٠} وبالرغم من وجود حصانات دستورية تحول دون حجز الممتلكات حجراً عشوائياً، فلا تنطبق أي حصانة شرعية على تجميد الممتلكات.^{٩١} واعتباراً من حزيران/يونيو حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تم تجميد ممتلكات ١٤ فرداً معنيين بالقضية رقم ١٧٣، بالإضافة إلى ممتلكات بعض المنظمات الحقوقية التي

^{٨٧} United Nations Human Rights Office of High Commissioner, "Egypt NGO Law: UN Expert Warns About Growing Restrictions on Civil Society," October 11, 2016, <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20665&LangID=E>

^{٨٨} لكل محكمة يوجد جمعية عامة وهي عبارة هيئة جماعية مكمونة من قضاة مختصين في مجال عمل المحكمة (جنائية، إدارية، إلخ)، وقضاة التحقيق يتم فرزهم من هؤلاء القضاة المختصين على حسب طبيعة القضية واختصاص المحكمة. أنظر إلى تعديلات عام ٢٠١٤ على المادتين ٦٤ و ٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية: <http://bit.ly/2qG02z6>

^{٨٩} Cairo Institute for Human Rights Studies et al., "Imminent Risk of Prosecution of HRDs Accused of Committing Human Rights Work," September 15, 2016, <http://www.cihrs.org/?p=19002&lang=en>

^{٩٠} من الضروري التمييز بين تجميد الأصول، وهي عملية تحدث أثناء فترة التحقيق في قضية، وبين مصادرة الأصول، وهي العقوبة التي تفرض على متهم آدين بعد محاكمة.

^{٩١} المادة ٤٠، دستور مصر، ٢٠١٤.

^{٩٢} "Court Reviews Recommendation to Freeze Bahgat, Eid's Assets, Case Adjourned to April 20," *Mada Masr*, March 24, 2016, <http://www.madamasr.com/en/2016/03/24/news/u/court-reviews-recommendation-to-freeze-bahgat-eids-assets-case-adjourned-to-april-20/>

بحقه. وينجم عن ذلك ظاهرة تسمى «الحظر المحجوب» حيث يكون الشخص المعني غير مدرك بإدراج اسمه في قائمة المنوعين من السفر إلى أن يصل إلى المطار.^{٩٧} وبالعودة إلى القضية رقم ١٧٣، أصدرت قضاة التحقيق قراراً بمنع ١٧ فرداً على الأقل من السفر، وهم مدراء وموظفون في المنظمات الحقوقية. كما أصدرت السلطات القضائية قرارات منع من السفر بحق أعضاء مزعومين في جماعة الإخوان المسلمين لغايات إجراء تحقيقاتها الجنائية. وعلى لائحة المنوعين من السفر، أدرج اسم السياسي الشهير عمرو حمزاوي وعبدالرحمن يوسف وهو شاعر وابن يوسف القرضاوي أحد أبرز العلماء السنة، إلى جانب أسماء أخرى، على لائحة المنوعين من السفر في فترة التحقيق معهم جماعياً بتهمة «إهانة القضاء».^{٩٨}

تشوب آلية إصدار قرارات المنع من السفر الالتباس، فالمادة ٦٤ من دستور ٢٠١٤ يقضي بإصدار «الأوامر القضائية المسببة». ومع ذلك، وبحسب تحليل منظمة هيومن رايتس ووتش، لا يوجد قانون ذات صلة يري قرارات المنع من السفر. ووفق مرسوم وزارة الداخلية (وليس قانوناً)، تتاطر صلاحية إصدار قرارات المنع من السفر بوكلاء النيابة وقضاة التحقيق والمحاكم ووزارة الداخلية والأجهزة الأمنية وأجهزة الاستخبارات. أما تقارير مركز دفتر أحوال، فتشير إلى إصدار الأجهزة الأمنية في الدولة وغيرها من السلطات غير القضائية قرارات بالمنع من السفر بحق أكثر من ١٠٠ شخص.^{٩٩} وتؤكد ملاحظات هيومن رايتس ووتش أنه غالباً ما تعجز السلطات عن تقديم مبررات لقرار المنع من السفر، وعند تقديمها المبررات، فتكون عادة غير دقيقة ومبهمة وغير مستندة إلى الأدلة أو إلى فترة زمنية غير محددة. وتعد آلية إصدار تلك القرارات مخالفة للمادة ٦٢ من دستور ٢٠١٤ التي تنص على حرية التنقل وتؤكد بأنه «لا يجوز منع أي مواطن من مغادرة إقليم الدولة... إلا

يديرونها».^{٩٢} على سبيل المثال، تم اتهام جمال عيد، وهو مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، باستلامه أموال من الحكومات الأجنبية تم إيداعها مباشرة في حسابه المصرفي. وبالرغم من دحض التهمة بسهولة بإبراز المتهم كشفاً عن حسابه المصرفي، ظل حسابه المصرفي مجمداً.

كذلك، راجت إجراءات تجميد الممتلكات عقب الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في تموز/يوليو ٢٠١٣. فقد تم تجميد ممتلكات بعض قادة الإخوان المسلمين بعد مضي أسبوعين في إطار التدابير أحادية الجانب التي اعتمدها النائب العام. فبعد فرض حظر على جماعة الإخوان المسلمين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، كلفت وزارة العدل أحد المجالس الإدارية بتجميد ممتلكات الجماعة وكل المنظمات المرتبطة بها. وبموجب قانون الكيانات الإرهابية لسنة ٢٠١٥، يجوز تجميد ممتلكات الأفراد والتطبيقات المدرجة في قائمة المنظمات الإرهابية.^{٩٣}

أما الوسيلة الأخرى التي يعتمدها قضاة التحقيق، فهي قرارات المنع من السفر. وغالباً ما يتم فرض قرار المنع من السفر على سبيل ترويع الأشخاص الذين لا يشكلون خطراً مبرراً في الهروب من وجه العدالة.^{٩٤} ووفق مركز دفتر أحوال للأرشفة والتوثيق، في عهد الرئيس مرسي والمجلس الأعلى للقوات المسلحة الممتد من العام ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، أصدرت الحكومة عشرة قرارات منع من السفر فقط، فيما أصدرت السلطات القضائية ٦٩ قراراً بالمنع من السفر منذ تموز/يوليو ٢٠١٣، بالإضافة إلى اتخاذ عدد كبير من الإجراءات غير القانونية.^{٩٥}

بموجب قانون الإجراءات الجنائية، يجوز منع المواطنين من مغادرة البلد في حالتين: لغاية منع المتهم على ذمة التحقيق أو قيد المحاكمة من مغادرة البلد قبل انتهاء التحقيق أو صدور الحكم، أو في حال إصدار المحكمة قراراً نهائياً بمنع السفر بموجب الحكم الذي يدين الجريمة.^{٩٦} ولا يقتضي القانون إبلاغ الشخص المعني بقرار المنع من السفر المتخذ

^{٩٢} Amira El-Fekki, "Assets of Morsi, 100+ Muslim Brotherhood Figures Frozen," *Daily News Egypt*, August 15, 2016, <http://www.dailynewsegypt.com/2016/08/15/assets-morsi-100-muslim-brotherhood-figures-frozen/>

^{٩٣} Human Rights Watch, "Egypt: Scores Barred From Traveling, Security Officials Turn Back Activists, Journalists, Academics," November 1, 2015, <https://www.hrw.org/news/2015/11/01/egypt-scores-barred-traveling>

^{٩٤} مركز دفتر أحوال، «إجراءات القبض ومنع السفر والدخول، في مطارات مصر، على خلفية النشاط بالمجال العام، خلال خمس سنوات بعد ثورة ٢٥ يناير - تقرير شامل»، (٢٥ فبراير ٢٠١٦)، <https://daftarahwal.wordpress.com/2016/02/25/ban-travel-arrest-airports-fullreport/>

^{٩٥} محمد حمامة، «ممنوع من السفر.. بين السياسة والقانون والبلطجة»، مدي مصر، ٢ يونيو ٢٠١٥، <http://bit.ly/2qGF9rG>

^{٩٦} Egyptian Initiative for Personal Rights et al., "Background on Case No. 173," March 22, 2016, http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/qa_-_public_document_-_final_english_march_22.pdf; Elissa Miller and Margaret Suter, "Case No. 173: The State of Egypt's NGOs," March 29, 2016, <http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/case-no-173-the-state-of-egypt-s-ngos>

^{٩٧} Details of the case can be found in "Twenty-Six People Referred to Criminal Court for 'Insulting Judiciary,'" *Mada Masr*, January 19, 2014, <http://www.madamasr.com/en/2014/01/19/news/u/26-people-referred-to-criminal-court-for-insulting-judiciary>

^{٩٨} مركز دفتر أحوال، «إجراءات القبض ومنع السفر والدخول، في مطارات مصر، على خلفية النشاط بالمجال العام، خلال خمس سنوات بعد ثورة ٢٥ يناير - تقرير شامل»، (٢٥ فبراير ٢٠١٦)، <https://daftarahwal.wordpress.com/2016/02/25/ban-travel-arrest-airports-fullreport/>

^{٩٩} All constitutional citations are from Human Rights Watch, "Egypt: Scores Barred From Traveling."

على قرارات السلطة التشريعية أو الحكومية.^{١٤}

وفي القضية المعروفة بقضية حركة «قضاة من أجل مصر»، اتهمت النيابة العامة ١٥ قاضياً بتشكيل «تيار استقلال القضاء»، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، مكلفة بالتالي قاضي التحقيق محمد شيرين فهمي بالقضية.^{١٥} وبحسب اتهامات النيابة، خالف التيار المذكور القانون من خلال: الإعلان عن فوز محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠١٢ بدون تمتعه بالصلاحيات أو السلطة للقيام بذلك، والمشاركة في اعتصام رابعة العدوية في صيف ٢٠١٣ والإعلان عن دعمه جماعة الإخوان المسلمين، والظعن في قرارات السلطة التشريعية وتحريض الشعب على الجيش المصري والرئيس المؤقت عدلي منصور.^{١٦}

وبالاستناد إلى تلك التهم، أصدر مجلس تأديب أول درجة، في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٥، حكماً يُنذر بموجبه خمسة قضاة ويُجبر الآخرين على التقاعد. وقد طعن أولئك القضاة، إلى جانب أربعة من القضاة الذين استلموا إنذاراً، بالقرار وأحيلت القضية إلى مجلس التأديب الأعلى لإصدار قرار نهائي بشأنها. وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦، أصدر مجلس التأديب الأعلى حكماً يقضي بإحالة القضاة الأربعة عشر إلى التقاعد.

كذلك، أدت النيابة العامة دوراً مهماً في تأديب القاضي المستشار طلعت عبدالله، وهو النائب العام السابق في عهد مرسي. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أمرت محكمة استئناف القاهرة بفتح تحقيق مع عبدالله علي خلفية التهمة الذي وجهها بحقه المستشار هشام بركات الذي خلف عبدالله في منصب النائب العام بدس أجهزة تنصت ومراقبة في مكتب النائب العام بهدف التجسس عليه وتسجيل اجتماعاته. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، أحال وزير العدل وقتذاك، المستشار عادل عبدالحميد، عبدالله والنائب العام المساعد القاضي حسن ياسين إلى مجلس التأديب^{١٧} الذي حكم على عبدالله وياسين بالتقاعد بتاريخ ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٤. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اعتمد المجلس القضائي الأعلى قرار مجلس التأديب بالاستناد إلى التهم الآتية: التعاون على دس أجهزة تنصت ومراقبة لتسجيل الاجتماعات سرياً، وتعيين عبدالله في منصب النائب العام بصورة مخالفة لقانون السلطة القضائية، وانخراط المدعى عليهما بالعمل السياسي.^{١٨}

^{١٤} تؤكد تقارير في وسائل الإعلام المصرية أن ٥٠ قاضياً تم محاكمتهم تأديبياً، ولكن العديد من الخبراء يعتقدون أن هناك حالات إضافية لم يتم توثيقها في وسائل الإعلام، وبالتالي فإن إجمالي أعداد القضاة المحاكمين قد يصل إلى ٨٠ قاضياً منذ يوليو ٢٠١٣.

^{١٥} مجالس التأديب محددة في المادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية
^{١٦} يمكن أيضاً لوزير العدل أن يعين قضاة التحقيق.

^{١٧} Cairo Institute for Human Rights Studies, "A New Purging of the Judiciary: 32 Judges Forced into Retirement For Expressing Their Opinion," March 30, 2016, <http://www.cihrs.org/?p=18415&lang=en>

^{١٨} Egyptian Initiative for Personal Rights, "Rights Groups Condemn Forced Retirement of 41 Judges for Expressing their Opinions," March 18, 2015, <http://eipr.org/en/pressrelease/2015/03/18/2344>

^{١٩} مجلس التأديب الأول، القضية رقم ٩/٢٠١٤، (١٢ مارس ٢٠١٦).

^{٢٠} "Former Prosecutor General Referred to Disciplinary Council For Bugging Office," *Mada Masr*, February 11, 2014, <http://www.madamasr.com/en/2014/02/11/news/u/former-prosecutor-general-referred-to-disciplinary-council-for-bugging-office/>

^{٢١} محمود الواقع، «تعرف على أسباب إحالة النائب العام الأسبق طلعت عبدالله للمعاش»، المصري اليوم، (٤ ديسمبر ٢٠١٤)، <http://www.almasryalyoum.com/news/details/592828>

بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة وفي الأحوال المبينة في القانون». وبموجب المادة ٥٤، يكون «لكل من تُقيد حرية حق التظلم أمام القضاء من ذلك الإجراء»^{١٩}. وبالرغم من اختلاف آلية فرض قرارات المنع من السفر، إلا أن غايتها واحدة: استهداف أصوات المعارضة أو نقاد النظام ومعاقتهم.

الإجراءات التأديبية بحق القضاة

منذ تموز/يوليو ٢٠١٣، أُجبر ما يقرب من ٨٠ قاضياً على التقاعد أو نقلوا إلى وظائف غير قضائية أو خضعوا لقرار المنع من السفر، وهذا ما يعد بمثابة عقاب فرضته مجالس تأديب القضاة.^{٢٠} ويُعرف معظم أولئك القضاة بموقفهم المعارض لتدخلات السلطة التنفيذية في قرارات المحاكم ومناذتهم باستقلال القضاء ونزاهته. وقد أدت النيابة العامة دوراً مهماً في تلك الفترة.

تعد مجالس تأديب القضاة، محاكم مختصة تنظر في القضايا المتعلقة بسوء السلوك المهني، وتتضمن قضاة مخولين فرض الإجراءات التأديبية ذات الصلة.^{٢١} وتشتمل تلك المجالس على مجالس التأديب أول درجة والمؤلفة من خمسة أعضاء، ومجلس التأديب الأعلى المؤلف من سبعة أعضاء وهو ينظر في الطعون بأحكام المجالس ويصدر أحكاماً نهائية. يتولى مجلس القضاء الأعلى تعيين القضاة الأعضاء في المجالس ويطبق أحكامهم. ويجوز لوزارة العدل، هي أيضاً، اتخاذ إجراءات تأديبية بحق القضاة والإشراف على العملية ككل، علماً أن النيابة العامة تؤدي دوراً أيضاً في هذا الصدد. فالنائب العام يشكل أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى السبعة ويتمتع بصلاحيات توجيه التهم التأديبية بحق القضاة ندب قضاة تحقيق لغايات التحقيق مع القضاة المتهمين.^{٢٢}

تمت إدانة القضاة المُخذ بحققهم إجراءات تأديبية منذ العام ٢٠١٣ بتورطهم في نشاطات سياسية. فقانون السلطة القضائية يحظر على القضاة المشاركة في أي نشاط سياسي ما لم يستقيلوا من منصبهم القضائي. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، قرر مجلس التأديب الأعلى توسيع مجال الحظر ليشمل مناقشة القاضي أو تعليقه

الأعلى لإصدار حكم نهائي بشأنها، وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، رفض المجلس استئناف عبدالعزيز وأصدر حكمه النهائي القاضي بإجبار الأخير على التقاعد.^{١١٥}

وفي أبريل ٢٠١٥، انتدب رئيس محكمة استئناف القاهرة المستشار عبد الشافي عثمان قاضياً للتحقيق مع اثنان من القضاة - هشام رؤوف، عاصم عبد الجبار- في واقعة مشاركتهما منظمة حقوقية في وضع مشروع قانون للوقاية من جريمة التعذيب، وتم إحالتهم إلى مجلس التأديب للفصل في مدى صلاحيتهم للقضاء. كانت أولى جلسات المحاكمة بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠١٧، وأرجئت إلى ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧.

افتقرت الآليات التأديبية إلى طابع الحيادية، ففي بعض القضايا، عبّئت النيابة العامة قضاة معروفين بقراراتهم المنحازة. وعلى سبيل المثال، تم تعيين القاضي صفاء الدين أباطة للتحقيق مع عبدالعزيز بالرغم من أنه سبق أن نافس الأخير على رئاسة نادي القضاة. وقد أحال أباطة القاضي عبدالعزيز إلى مجلس التأديب من دون الاستماع إلى أقواله. وقد رفض دفاع عبدالعزيز صراحة تعيين أباطة واصفاً التعيين بمثابة «تصفية حسابات سياسية».^{١١٦}

ونذكر مثلاً آخر عن انحياز القضاء وهو يتمثل في قضاة مجلس التأديب الذي أصدر حكماً بقضية «بيان رابعة» وهم قد عبّروا عن رأيهم في القضية حتى قبل أن يجتمع المجلس. وقد طلب القاضي أيمن عباس، وهو رئيس محكمة استئناف القاهرة، من وزير العدل إحالة القضاة إلى المجلس التأديبي أولاً، مثيراً بذلك الشكوك حول حياديته. وقد رفض مجلس التأديب الأعلى تدوين اعتراض القضاة على ذمة القضية على عدم أهلية قاضٍ آخر، وهو أحمد جمال الدين أحد أعضاء مجلس التأديب، بالرغم من تسجيل الاعتراض في محضر جلسة الجلسة. ويناهض رفض مجلس التأديب الأعلى القانون الذي ينص على حق المدعى عليه في تدوين مطالبه في محضر الجلسة. في الواقع، يتعيّن على السلطات القضائية التوقف عن البتّ في قضية فور تقديم الدفاع كتاباً يقضي بعدم أهلية القاضي.^{١١٧} كما منع مجلس التأديب ١٢

ولا بد من ذكر قضية بارزة أخرى وتمثّلت بعزل عدد كبير من القضاة بتهمة توقيع «بيان رابعة» الصادر في ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٣ والداعي بعودة «الشرعية الدستورية» عقب الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس مرسى قبل ثلاثة أسابيع. وفور صدور البيان، فتحت وزارة العدل تحقيقاً مع القضاة الموقعين على البيان وعددهم ٧٥ قاضياً، بتهمة مخالفة قانون السلطة القضائية.^{١١٨} وعليه، كلف رئيس محكمة استئناف القاهرة قاضي التحقيق محمد شيرين فهمي بالقضية وقد أكد الأخير على تورط ٥٦ قاضياً. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، رفعت النيابة العامة دعوى أمام مجلس تأديب القضاة بحق القضاة بتهمة مخالفة قانون السلطة القضائية، ودعم منظمة إرهابية (أي جماعة الإخوان المسلمين)، والإخلال بالنظام العام من خلال المشاركة في اعتصام رابعة وتوقيع البيان.^{١١٩} وقد أصدر مجلس تأديب أول درجة حكماً في آذار/مارس ٢٠١٥ قضى بإجبار ٣١ قاضياً على التقاعد، وببترئة القضاة الآخرين وعددهم ٢٥ قاضياً. إلا أن النيابة العامة طعنت بقرار تبرئة القضاة وأحالت القضية إلى ياسر محمد أحمد محيي الدين، وأصدر حكماً نهائياً أحال الأخير إلى التقاعد فيما برأ القضاة الآخرين وعددهم ٢٤ قاضياً.^{١٢٠}

وفي قضية القاضي زكريا عبدالعزيز، وهو أحد كبار القضاة البارزين، بادرت وزارة العدل بتوجيه التهم بحقه. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، أحيل عبدالعزيز، وهو رئيس نادي القضاة الأسبق، إلى أحد مجالس التأديب بقرار من وزارة العدل بتهمة اقتحامه مقرّ جهاز أمن الدولة في آذار/مارس ٢٠١١ إثر الإطاحة بـ مبارك. وأتى قرار الإحالة بناءً على تهمة أعضاء إحدى المجموعات الموالية للحكومة المعروفة باسم «اللجنة القانونية للدفاع عن القضاة» بحق عبد العزيز القائمة على «تحريض المتظاهرين باقتحام مقرّ جهاز أمن الدولة في حي مدينة نصر شمال القاهرة».^{١٢١} وفي آذار/مارس ٢٠١٦، أجبر مجلس التأديب القاضي عبد العزيز على التقاعد بدون تقديم أي مسببات.^{١٢٢} وعليه، طعن عبدالعزيز بالحكم مدعياً أنه «سعى هو وشخصيات بارزة عدة إلى إقناع المتظاهرين الذين استحوذوا على مستنداتٍ من مقرّ أمن الدولة في القاهرة بتسليمها إلى الجيش».^{١٢٣} أحيلت القضية إلى مجلس التأديب

^{١١٩} Ahmed Aboulenein, "How Egypt's Crackdown on Dissent Ensnared Some of the Country's Top Judges," *Reuters*, October 18, 2016, <http://www.reuters.com/investigates/special-report/egypt-judges>

^{١٢٠} مجلس التأديب الأعلى، القضية رقم ٤/٢٠١٥، (٢٨ مارس ٢٠١٦).
^{١٢١} نفس المرجع

^{١٢٢} "Former Head of Judges Club Charged With Storming State Security HQ in 2011," *The Cairo Post*, March 26, 2015, <http://thecairopost.youm7.com/news/143507/news/former-head-of-judges-club-charged-with-storming-state-security-hq-in-2011>

^{١٢٣} "Prominent Egyptian Reformist Judge Zakaria Abdel-Aziz Forced into Retirement," *Ahram Online*, March 7, 2016, <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/190379/Egypt/Politics-/Prominent-Egyptian-reformist-judge-Zakaria-AbdelAz.aspx>

^{١٢٤} نفس المرجع

^{١٢٥} خالد عمار، «تأديب المستشار زكريا عبد العزيز بالعيش بسبب أمن الدولة»، الوفد، (١٨ أبريل ٢٠١٦)، <http://bit.ly/2sj5xoV>

^{١٢٦} نورهان حسن، «تفاصيل إحالة المستشار زكريا عبدالعزيز لمجلس التأديب في اتهامه باقتحام أمن الدولة»، اليوم السابع، (٢٥ مارس ٢٠١٥)، <http://bit.ly/2qKNRR0>

^{١٢٧} Cairo Institute for Human Rights Studies, "A New Purging of the Judiciary: 32 Judges Forced into Retirement for Expressing Their Opinion," March 30, 2016, <http://www.cihrs.org/?p=18415&lang=en>

الشرطة التي تعيثُ فساداً^{١٢٢} وعادة، تنتهي محاكمة أولئك الأشخاص بدون أي عقاب أو، في أسوأ الحالات، بإصدار أحكام مخففة بالرغم من خطورة الجريمة المرتكبة.

تحمي بعض القوانين المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى وشركائهم في القطاع الخاص من المحاسبة القضائية. وبموجب تعديلات قانون الإجراءات الجنائية التي أقرها الرئيس السيسي في آذار/مارس ٢٠١٥، تمت تسوية النزاعات ودياً بين الحكومة والمسؤولين في عهد مبارك المتهمين بالفساد^{١٢٣} وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عدل السيسي قانون الكسب غير المشروع لإعفاء كل المتهمين بارتكاب عمليات احتيال أو اختلاس أموال في المؤسسات العامة والخاصة من المحاكمة القضائية شرط إعادة الأموال المكتسبة بصورة غير شرعية^{١٢٤} وخبر مثال عن الأشخاص الذين استفادوا من تلك التعديلات رجل الأعمال حسين سالم المشهور في عهد مبارك، وقد «تصالح» الأخير مع الحكومة في آب/أغسطس ٢٠١٦ بعد أن استردت الدولة لأصول عينية ونقدية قيمتها إلى ٥ مليارات ونصف جنيه مصري تقريباً^{١٢٥}.

كذلك، تحمي النيابة العامة ضباط الشرطة أيضاً من المحاسبة والمساءلة. والمعلوم أنه يتعين على وكلاء النيابة الحصول على موافقة مسبقة من المسؤولين عنهم قبل التحقيق مع أي ضابط شرطة. وفي حال الموافقة على التحقيق مع ضابط الشرطة، قد يتفادى الوكلاء استجواب المتهمين حول وقائع القضية بدون بذل أي عناية، مخالفين بذلك معايير جمع الأدلة. وينطبق على تلك الحالات مثال فادح ومعيب يؤكد على تقاعس النيابة العامة برفضها فتح أي تحقيق بجرائم قتل مئات المتظاهرين الذين شاركوا في عملية فض اعتصام رابعة العدوية في آب/أغسطس ٢٠١٣.

وفي الحالات النادرة التي تتم فيها إدانة ضباط الشرطة بجرائم مختلفة، غالباً ما تخالف النيابة العامة القوانين. فهي لم تدين ضابط شرطة واحد بسبب أفعال العنف المرتكبة بحق المتظاهرين في ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ويعود أحد أسباب عدم المحاسبة إلى استناد القضاة ذات الصلة

قاضياً من السفر خارج البلاد مدى الحياة بدون استجوابهم وتقديم أي مبررات شرعية لذلك القرار المجحف^{١٢٨}.

والجدير بالذكر أنه لم تتم معاقبة عدد كبير من القضاة الآخرين الذين عبّروا عن آرائهم السياسية الموالية للنظام واتخذوا مواقف محددة بشأن قضايا مطروحة أمامهم. فلم يُحال أي منهم إلى مجلس تأديب ولم يُجرّدوا من صلاحيتهم في ترأس المحكمة ولم يُحاسَبوا بأي طريقة أخرى^{١٢٩}.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى البيان الذي أدلى به وزير العدل وقتئذ المستشار أحمد الزند، على إحدى شاشات التلفزيون، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، يدعو فيه إلى إعدام الآلاف من أعضاء الإخوان المسلمين والموالين لهم وأسره. وأكد بأنه لن يرتاح ما لم ينتقم من الجماعة بسبب الاعتداءات التي نفذت بحق الشرطة والجيش، داعياً إلى إعدام ١٠ آلاف عضواً في الجماعة على سبيل الثأر لمن سقط من الجيش^{١٣٠}. ومع ذلك، لم تتم محاسبة الزند على أقواله ولم يُتهم حتى بالتحريض أو بالتعبير عن آرائه السياسية أو أي تهم أخرى.

وتشكل حالة القاضي محمد ناجي شحاته مثلاً آخر لعدم المحاسبة، فهو مشهور بإصدار أحكام الإعدام بالمئات بحق أعضاء الإخوان المسلمين. وقد عبّر شحاته مراراً وتكراراً عن معارضته القاطعة لجماعة الإخوان المسلمين وثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وغيرها من تيارات المعارضة (بما فيها حركة شباب ٦ أبريل والتيارات اليسارية والاشتراكية)^{١٣١}. وبالرغم من تلك التصريحات التي تشكل تعبيراً صريحاً عن آرائه السياسية، لم تتم محاكمة شحاته ولا حتى التحقيق معه.

التقاعس عن المحاكمة والإدانة

يتقاعس الجهاز القضائي الجنائي في مصر عن محاسبة المسؤولين الحكوميين والموالين للدولة. وعند إحالة البلاغات للنيابة العامة، قلما ما يتم التحقيق فيها. وفي حال التحقيق مع هذه الفئة من الأشخاص، تترك مهمة مراجعة التهم إلى

^{١٢٨} نفس المرجع

^{١٢٩} نفس المرجع

^{١٣٠} شيماء الحديدي، «كيف قضى النظام المصري على الأصوات الإصلاحية داخل القضاء؟»، نون بوست، (٢٠ مارس ٢٠١٦)، <http://bit.ly/2rJQ4B7>.

^{١٣١} دى سعد، «المستشار ناجي شحاته: سعيد بلقب «قاضي الإعدامات» ولا تعذيب في السجن.. و«٢٥ خسائر» دمرت أخلاق المصريين»، الوطن، (١٢ ديسمبر ٢٠١٥)، <http://www.elwatannews.com/news/details/855220>.

^{١٣٢} Yezid Sayigh, "Missed Opportunity: The Politics of Police Reform in Egypt and Tunisia," <http://carnegie-mec.org/2015/03/17/missed-opportunity-politics-of-police-reform-in-egypt-and-tunisia-pub-59391>

^{١٣٣} سيد صالح، «بعد تعديل المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية «التصالح» يثير الجدل»، الأهرام، <http://bit.ly/2r0ghr8>

^{١٣٤} Ziad Bahaa-Eldin, "Egypt: Why Amend the Illicit Gains Law Now?" *Ahram Online*, December 25, 2015, <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/4/177401/Opinion/Egypt-Why-amend-the-illicit-gains-law-now.aspx>

^{١٣٥} Heba Afify, "Money Without Truth: Egypt's Reconciliation Deal With Mubarak-Era Tycoon," *Mada Masr*, August 3, 2016, <http://www.madamasr.com/en/2016/08/03/feature/politics/money-without-truth-egypts-reconciliation-deal-with-mubarak-era-tycoon/>

الخاتمة

يشهد الجهاز القضائي الجنائي في مصر تدهوراً سريعاً الوتيرة في السنوات الأخيرة. وفي الأساس، لم يبق أثر من مبدأ استقلالية القضاء الذي تفاخر به المصريون عن حق في العقود الماضية. فالقضاء، بما فيه النيابة العامة، قضى على مصداقيته واستقلاله بتوريط نفسه على الدوام بنزاعات سياسية بهدف الدفاع عن النظام واستهداف معارضيه.

تؤكد الأمثلة العديدة التي تناولها هذا البحث، وهي لا تشكل سوى نبذة عن الحقيقة الأفظع بكثير، على استراتيجيات النيابة العامة الكثيرة للاعتداء على معارضي الحكومة أو نقادها، لاسيما من خلال أحكام القضاء المسيّسة بحسب رغبات النظام القائم. وبالتورط في سياسة تعسفية بامتياز وبالتأمر ضد حقوق المواطنين المصريين، يساهم القضاء بخطوات ثابتة في القضاء على شرعيته الخاصة وفقدان مصداقيته أمام الشعب المصري.


إلى ركائز ضعيفة. ومنذ عام ٢٠١١، أُحيل عدد قليل من القضايا حول جرائم العنف التي يتورط بها رجال الشرطة، إلى القضاء. وتمكن أولئك المتهمون، كالعادة، من الطعن بالحكم الصادر بحقهم واستئنافه نتيجة عدم كفاءة النيابة العامة. وعلى سبيل المثال، تم فوراً استئناف الحكم بالسجن لمدة ١٥ عاماً الصادر عن محكمة جنايات القاهرة بحق أحد ضباط الشرطة المدان بقتل الناشطة شيماء الصباغ خلال المظاهرة السلمية في وسط القاهرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وقد أثارت القضية غضباً شعبياً هائلاً لم تشهده مصر من قبل.^{١٦٦} ويعزى أحد الأسباب إلى تقاعس النيابة العامة الذي أتاح للجهاز القضائي المصري بالحكم على براءة معظم رموز نظام مبارك، بحيث باتت تلك الظاهرة معروفة باسم «مهرجان البراءة للجميع». ولم يتوان القضاء المصري عن تبرئة الرئيس السابق حسني مبارك نفسه من كل تهمة الاختلاس، ويتم إعادة محاكمته لتحديد ما إذا كان متورطاً في مقتل المتظاهرين في الثورة. كذلك، تم إعفاء وزير الداخلية السابق حبيب العادلي من تهمة مماثلة بما فيها مسؤوليته عن سلوك عناصر الشرطة تحت قيادته المباشرة.

¹⁶⁶ John Beck, "Anatomy of a Killing: How Shaimaa al-Sabbagh Was Shot Dead at a Cairo Protest," *Vice News*, February 24, 2015, <https://news.vice.com/article/anatomy-of-a-killing-how-shaimaa-al-sabbagh-was-shot-dead-at-a-cairo-protest>; "Egyptian Court Overturns Police Officer's Conviction For Killing Female Protester," *The Guardian*, February 14, 2016, <https://www.theguardian.com/world/2016/feb/14/egyptian-court-overturns-police-officers-conviction-killing-female-protester>



محمد الأنصاري هو محام وباحث قانوني يعمل لدى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. عمل الأستاذ الأنصاري، وهو حائز شهادة دبلوم في القانون الدولي، جامعة القاهرة، في مجال المحاماة لمدة تجاوزت ١٠ سنوات ويملك اليوم خبرة راسخة في مجالات قانونية بارزة عدة، لاسيما القانون الجنائي وقانون العمل والقانون الإداري. أجرى الأستاذ الأنصاري بحثًا مكثفًا حول كيفية استخدام المحاكم العسكرية في مصر، وتتضمن تحليلات حول القوانين الجديدة وتوفر معلومات حول دعاوى قضائية بالاستناد إلى تقارير مراقبة المحاكمات ذات الصلة. ولطالما أكد على التزامه بإحداث تغييرات إيجابية في مصر من خلال صون حقوق الأفراد أجمعين في البلد. وللاستاذ الأنصاري مقالات عدة تتناول قضايا قانونية تم نشرها على موقع المفكرة القانونية في لبنان وفي صحف مصرية عديدة. ومؤخرًا، تعاون مع فريق باحثين لإعداد تقرير بعنوان «قضاء مصر: أداة من أدوات القمع - غياب ضمانات فاعلة على الاستقلالية والنزاهة»، وقد نشرته لجنة الحقوقيين الدولية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

مؤسسة مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط (POMED) هي مؤسسة مستقلة غير حزبية تتخذ مقرًا لها في العاصمة واشنطن، تكرس جهودها لدراسة كيفية تمكين الديمقراطيات الحقيقية في الشرق الأوسط وتمكين الولايات المتحدة في دعم هذه العملية على أفضل وجه. تقدم تقارير المؤسسة تحليلات معمقة أعدها خبراء متمرسون في المجال حول التطورات السياسية في الشرق الأوسط المتعلقة بفرص تمكين الديمقراطية الحقيقية في المنطقة والسياسة الأمريكية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن خلال الحوار والبحث والدعم، تسعى المؤسسة إلى تعزيز ركائز السياسات الأمريكية التي تدعم بصورة سلمية الإصلاح في الشرق الأوسط. تعكس الآراء الواردة في التقارير التي تنشرها مؤسسة مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط وغيرها من المنشورات على موقعها، آراء مُعدّيها ولا تعكس بالضرورة مواقف المؤسسة. لمعلومات إضافية، يرجى التواصل مع المسؤولة عن تحرير العدد، آيمي هاوذرورن عبر البريد الإلكتروني: amy.hawthorne@pomed.org.

facebook.com/POMED.Wire 

@POMED 